محور المرجعيات والفكر والثقافة والإعلام والإنسية المغربية والتنوع الثقافي

منشورات المركز العام لحزب الاستقلال
4 شارع ابن تومرت - باب الأحد - الرباط

الإيداع القانوني: 2017MO3766 ردمك: 978-9981-141-69-8

التوضيب الإلكتروني والسحب
مطبعة الرسالة
شارع الحسن الثاني تجزئة فيتا – الرباط
الهاتف : 52 23 29 37 05 الفاكس : 13 45 29 37 05
imparrissala@gmail.com

2017

محور المرجعيات والفكر والثقافة والإعلام والإنسية المغربية والتنوع الثقافي

مساهمة عظيمة في مواجهة أشكال الاستيلاب والتغريب والتنصير خرج حزب الاستقلال أول مرة إلى الوجود منذ أكثر من ثمانين سنة خلت عاكسا بصدق مرجعيات الشعب المغربي الدينية والثقافية والفكرية منها. وهو لم يكن ردة فعل مادية على استعمار البلاد فقط، بل كان إضافة إلى ذلك ردة فعل اجتماعية ونفسية هدفت إلى تحصين قيم المجتمع المغربي وحمايتها من الاستيلاب، لذلك بقدر ما نظر مؤسسوه من السلف الصالح في العمل السياسي فإنهم نظروا أيضا في مجمل مرجعيات الشعب المغربي، فتحدثوا باستفاضة كبيرة وبعمق جيد عن إشكاليات الهوية والدين والتنوع العرقي في المجتمع وغيرها من القضايا التي ظلت شائكة وزادتها التطورات تعقيدا وتشبيكا.

لا جدال في التأكيد اليوم بأن حزب الاستقلال كان له فضل كبير ومهم إلى جانب قوى أخرى في أن تبقى القيم الإسلامية راسخة والهوية العربية الأمازيغية الإسلامية ثابتة والإنسية المغربية بمقوماتها الحضارية راسخة في مجتمع تعرض لمختلف أشكال ومظاهر الاستيلاب العنيف واجتاز مراحل وفترات دقيقة في ضوء التحولات الاجتماعية التي عاشها والتطورات التكنولوجية الهائلة والعميقة التي خضع لها المجتمع .

فحزب الاستقلال ينظر إلى العمل الحزبي كعمل متكامل، متعدد الخصائص والوسائل، ولا يحصره في النضال من أجل كسب رهان الانتخابات بكافة مستوياتها. بل إنه آمن ولازال يؤمن أنه من واجبه بل من مسؤوليته النضال

من أجل الدفاع عن مقومات الهوية والإنسية المغربية ضد جميع أشكال ومظاهر الاستيلاب والتغريب والتنصير التي تبذل جهات خارجية معلومة جهودا حثيثة وكبيرة من أجل تقويض هذا المجتمع في قيمه وثوابت هويته وإنسيته و - سخرت ولاتزال تسخر - إمكانيات هائلة من أجل تحقيق ذلك.
هذا ما حذا بأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال إلى أن يولوا هذا المحور أهمية خاصة، حيث خصصوا ثلاث لجان فرعية هي:

1 - لجنة المرجعيات والقيم الحزبية
2 - لجنة الإعلام والتواصل
3 - لجنة الثقافة والهوية والإنسية المغربية والتنوع الثقافي

والتي أولت الموضوع أهمية كبيرة وتدارست مجمل الإشكاليات المرتبطة بها في كثير من الاجتماعات والمنتديات وعرضت مشاريع أوراقها على أنظار اللجنة التحضيرية التي صادقت عليها بعد مناقشتها وإغنائها بالاقتراحات لترفع إلى أنظار المؤتمر العام السابع عشر.

لجنة المرجعيات والقيم الحزبية

اللجنة التحضيرية الوطنية للمؤتمر العام السابع عشر للحزب
لجنة المرجعيات والمبادئ الحزبية
الخلاصات الأساسية

حزب الاستقلال ضمير الأمة

يعتبر حزب الاستقلال الامتداد الطبيعي لحركة التحرير ببلادنا وضمير الأمة المغربية المعبر عن طموحاتها وتطلعاتها، حيث شكل تاريخ الإعلان عن تأسيسه رسالة تحريرية حضارية وإنسانية، عبرت وثيقة المطالبة بالاستقلال ليوم 11 يناير 1944 عن مضمونها التاريخي، إذ شكلت هذه اللحظة واحدة من الصفحات المشرقة التي كتبها حزب الاستقلال في سجل الكفاح الوطني، والتي طالب من خلالها بالاستقلال وإحداث نظام سياسي ديمقراطي، إلى جانب لحظة تقديم وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية يوم 11 يناير 1963 إلى ملك البلاد وإلى الشعب المغربي، التي قدم الحزب من خلالها تصورا تنمويا متكاملا من أجل استكمال التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

ويشكل حزب الاستقلال في الأصل، مشروعا وطنيا صادقا دائم التجدد وغير قابل للزوال، لأنه يستند في تطوره على مرجعية غنية ومتينة، لها ارتباط وثيق بالوطن وبعقائدنا ومشاعرنا وبأولويات الشعب المغربي، ولأن ترجمته إلى ممارسات سياسية وحزبية وتنزيله على أرض الواقع يرتكز على المبادئ والقيم الانسانية الكونية، التي طالما دافع عنها الرعيل الأول من الوطنيين، الذين رسموا طريق النضال التحرري والذين نعتبرهم قدوة ومثالا في التضحية ونكران الذات، حيث يشكلون المرجعية القيمية والأخلاقية داخل الحزب.

إن الخوض في موضوع المرجعيات والمبادئ الحزبية ضمن أشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السابع عشر، يعبر عن تشبع الاستقلاليات والاستقلاليين بفكر النقد الذاتي، ويعكس القناعة الجماعية لدى كل مكونات الحزب على أننا لم نعد نستثمر القيم والمبادئ التي تأسس عليها الحزب في خطابنا وسلوكنا الحزبي الفردي والجماعي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة فتح نقاش عميق بشأن هذه الثوابت لمعالجة الاختلالات، وفق ما تقتضيه مصلحة الوطن والحزب في تفاعله المستمر مع التحولات الجديدة التي يعرفها المجتمع.

أولا: مرجعيات الحزب

تقوم مرجعيات الحزب وثوابته الأساسية على فكرة جوهرية، هي الإخلاص لله وللوطن والملك ولروح الوثائق التاريخية للحزب وللرصيد النضالي الغني لرواده، إنها العقيدة الاستقلالية التي تجسد الوطنية في أسمى معانيها، والتي تشكل العمق الفكري للمشروع المجتمعي للحزب الذي يجمع عليه كل الاستقلاليات والاستقلاليين، والذي يشكل أيضا الأساس الثقافي والاجتماعي لبناء مجتمع تعادلي ديمقراطي.

1ـ الإسلام

إن رسالة حزب الاستقلال هي رسالة خالدة ومتجددة تقوم بالأساس على التشبث بالإسلام والدفاع عن الشريعة الاسلامية، حيث جعل من الدين الإسلامي وقيمه المبنية على الوسطية، والتضامن والتكافل، أحد مرجعياته المحورية، فالوسطية ليست موقفا مجردا، بل هي منهج فكري وأخلاقي يفرض الاعتدال في كل المواقف المرتبطة بالمعيش اليومي للمواطن، حيث ناضل حزب الاستقلال منذ تأسيسه من أجل تحصين الهوية المغربية الإسلامية بكل مكوناتها المتعددة الروافد.

إن المقومات الأساسية للإسلام الذي يتخذه الحزب مرجعا له، تتمثل في الاعتدال والوسطية، ومسايرة الفطرة الانسانية والواقع المعيشي للشعوب، وصون كرامة الإنسان وإقرار أمن وسلام الوطن، ومراعاة الاختلاف بين الأفراد والجماعات، وحماية الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، والبعد عن كل ما من شأنه أن يساهم في الهدم والصراع، فالحزب عندما يؤكد على ضرورة تحقيق هذه الغايات النبيلة من خلال سلوكه السياسي، فإنه يدعو إلى ضرورة إدراك مقاصد الإسلام في علاقته مع الشعوب والدول.

ولطالما اعتبر حزب الاستقلال أن مؤسسة إمارة المؤمنين هي الضامن الأساسي للأمن الروحي بالبلاد ورمز استقرارها عبر التاريخ، من المقومات المركزية للإنسية الاسلامية بالمغرب، حيث شكلت الحركة السلفية الوطنية المنفتحة التي جعلت من هموم الوطن والمواطن معركتها اليومية الأساسية، والتي كان الزعيم علال الفاسي من أكبر روادها ومن أشد المطالبين بضرورة صون ركائز هذه الإنسية ومن أشد المدافعين عن عدالة الدين الاسلامي.

2ـ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية

إن النضال من أجل تثبيت مبادئ وقيم ديننا الاسلامي داخل المجتمع، يشكل جوهر الكفاح لتحقيق التعادلية الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل البديل الاستقلالي لتفادي السلبيات التي تفرضها العولمة والانفتاح، الذي يعتبر الأفراد والجماعات على حد سواء الهدف الحقيقي لكل استراتيجية تنموية، والتي تقوم على ضرورة توفير الشروط المادية والمعنوية اللازمة للتحرر من كافة أشكال القيود المتثلة في الفقر والأمية والتهميش، في إطار لا يعترف بالفواصل بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تضمنت وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، أهدافا استراتيجية تتمثل في استكمال التحرر الاقتصادي والاجتماعي وفتح مجالات أرحب

للعمل السياسي والاقتصادي والفكري، كما قدمت الوثيقة مشروعا استقلاليا متكاملا ومنفتحا على كل التحديات التي ستواجه بلادنا في المستقبل، بهدف تجاوز التدهور العام الذي تعرفه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

وانطلاقا من اعتبارها العمل، وسيلة تضمن كرامة الإنسان، فإن الغاية الأساسية من التعادلية كمنهج استقلالي، هي خلق توازن حقيقي بين جميع فئات الشعب، من خلال محاربة احتكار ثروات البلاد من طرف فئة معينة على حساب فئات أخرى، وتقسيم خيرات الوطن بشكل متكافئ بين بنات وأبناء الشعب، مما يساهم في تحقيق ذلك التقارب الإنساني والاجتماعي بين جميع فئات المجتمع.

إن التعادلية كمشروع مجتمعي، تعتبر الدولة مسؤولة عن تسطير رؤية تنموية واضحة، الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وتقديم تصور اقتصادي متكامل قائم على تواجد قطاع عام يعنى بالحاجيات الأساسية والاستراتيجية للشعب، وقطاع خاص قوي قادر على القيام بدوره التنموي المنشود، بهدف تقليص الفوارق الفئوية وتحقيق المجتمع التعادلي.

وتشكل العدالة الضريبية، واحدة من القضايا الجوهرية للتعادلية الاستقلالية، باعتبارها الأداة المباشرة لتحقيق المساواة في توزيع الثروة ومحاربة التهرب الضريبي، بحيث يجب تسخير النظام الجبائي من أجل دمقرطة الضريبة ببلادنا، وجعلها في قلب المعركة من أجل الكرامة، فالتعادلية كفكر استقلالي، تسعى إلى إعادة النظر في العلاقة التي تربط الضريبة بالديمقراطية، لأن المجتمعات التي تجعل أداء الضريبة من واجبات التحلي بصفة المواطنة، تكون أكثر طلبا للديمقراطية.

ويقوم النظام التعادلي الاقتصادي والاجتماعي لحزب الاستقلال

على بناء منظومة اقتصادية مقاولاتية قوية، من خلال فتح المجال أمام المبادرات الخاصة والطاقات الشابة لإظهار كفاءاتها وقدراتها في كل المجالات. وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في تحقيق المساواة في الاستفادة من فرص الاستثمار بالمجالات الحيوية ببلادنا، والقضاء على كل مظاهر اقتصاد الريع واحتكار الثروة.

ولأن التعادلية مشروع مجتمعي متكامل، فإنه لم يغفل في تحليله الاقتصادي والاجتماعي العالم القروي، الذي تشكل ساكنته نسبة كبيرة من سكان المغرب، حيث يعتبر الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لاستقرار العالم القروي ومحاربة الهجرة نحو الحواضر، وتحقيق التوازن بين القرية والمدينة، إذ يجب على الدولة تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للفلاحات الصغرى التي تمثل أغلبية القطاع الفلاحي بالمغرب، في أفق الانتقال من مرحلة الفلاحة المعيشية إلى تحقيق تنمية قروية حقيقية.

3 ـ الملكية الدستورية

تعتبر الملكية والوحدة الترابية للمملكة، الإطار الملائم لتحقيق مجتمع التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، فالملكية هي النظام الضامن للدفاع عن الدين الاسلامي وعن الوحدة الترابية للمملكة وكذا وحدة الأمة، حيث جسد التحام حزب الاستقلال والحركة الوطنية مع العرش إبان الاستعمار أسمى معاني الوفاء، لهذا ألح الزعيم علال الفاسي على أن ينص دستور 1962 على أن الملك هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين.

إن الملكية التي يؤسس حزب الاستقلال عليها عمله والتي يتشبث بها ويرمي إليها، هي الملكية الدستورية التي تعطي لملك البلاد المكانة التي يستحقها باعتباره ممثل الدولة وضامن الدستور، كما تشكل النظام الأنسب لضمان الحكم المبني على مبدأ الشورى كما جاء به الاسلام ولحماية مقدسات الدولة وفق التصور الحديث الذي يتماشى وحاجات العصر.

4 ـ الوحدة الترابية

يشكل تراث الحزب ومواقف الزعيم الزعيم علال الفاسي ومؤلفاته؛ المرجعية الاستقلالية الأساسية التي يبني عليها الحزب معركته من أجل استكمال الوحدة الترابية للمملكة بقيادة ملك البلاد، ونقطة الانطلاقة في أي تحليل للتحديات التي تواجه القضية الأولى للشعب المغربي، حيث تحتل مسألة الوحدة الترابية عمق المشروع المجتمعي لحزب الاستقلال، الذي يمتد ترابيا إلى الأقاليم الجنوبية وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء الشرقية.

إن رؤية الحزب لمختلف الأسئلة المرتبطة بالوحدة الترابية، تنبني على ضرورة وضع سياسة استباقية واضحة ومتجددة بمقاربة تشاركية، وذلك بالقطع مع احتكار المعطيات والمعلومات المرتبطة بهذا الملف من طرف الجهات الرسمية، وتقوية البناء الديمقراطي الداخلي وتسويقه على المستوى الدولي بما يخدم قضية المغاربة الأولى، وإشراك الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني ومدهم بالمعلومة والمعطيات في حينها.

إن حزب الاستقلال يستند في هذا التحليل، على مقررات ووثائق مؤتمراته العامة الستة عشر والتي تعتبر ملف الوحدة الترابية من أولوية الأولويات، والقضية التي توحد جميع المغاربة، لذلك وجب تجاوز المقاربة التقليدية في التعاطي مع هذه القضية، وضرورة مراجعة طرق وأساليب اشتغال الدبلوماسية المغربية الرسمية، واعتبار الديبلوماسية الموازية شريكا أساسيا خلال كل مراحل الكفاح من أجل استكمال الوحدة الترابية للمملكة.

ثانيا: المبادئ الحزبية

إذا كانت هذه العناصر الأربعة التي تشكل المكون الأساسي للمذهب الاستقلالي، مصدر استمرار الحزب وتطوره وصموده، لابد من التأكيد

على أن الممارسة والخطاب الحزبي بقدر ما يحتاجان إلى إطار مرجعي وأيديولوجي، فإنهما بحاجة إلى مجموعة من القيم والقواعد والضوابط العملية التي تشكل المبادئ التي يتأسس عليها الفعل الحزبي والسلوك السياسي السليمين.

1 ـ الديمقراطية

إن التشبث بالإسلام والملكية والوحدة الترابية والتعادلية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر الأساس المتين لربح معركة الديمقراطية وبناء المغرب الحديث، حيث يعتبر حزب الاستقلال الديمقراطية كمنهج لتدبير الشأن العام ببلادنا، اختيار استراتيجي على اعتبار أن الزعيم علال الفاسي أكد خلال المؤتمر السابع للحزب بالدار البيضاء سنة 1965 على «أن الديمقراطية مستمدة من تقاليدنا وواقعنا وتأثراتنا بالغرب والشرق، وهي أملنا في المستقبل، ومرمى كفاحنا في الحاضر، نعتقد انها خير ما يصله الانسان فوق الأرض، وانها عنوان رقي المجتمع الذي يتخذها نظاما وطاعة له».

اليوم وعلى الرغم من النضالات الكبرى، التي بذلت والتضحيات الجسام التي قدمها الآباء والأجداد، فإن هناك من يعاكس تحقيق هذا المطلب ويبذل جهود استثنائية للنيل من سيرورة البناء الديمقراطي ببلادنا، لذلك فالديمقراطية مازالت تمثل المطلب الأول للشعب المغربي، والمعركة الكبرى التي يجد حزب الاستقلال نفسه دائما مطالبا بخوضها، لأنها تشكل إحدى الدعامات الأساسية للتنمية بالمغرب.

إن حزب الاستقلال عندما ينادي بالديمقراطية كمنهج يؤطر عمله ويؤكد عليها فليس معناه أنه مطلب يستفيد منه وحده، بل من أجل كل مكونات الشعب المغربي وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع، لذلك وتقديرا لهذه الرسالة النبيلة فإن حزب الاستقلال مطالب بمواصلة

الكفاح من أجل صيانة الحقوق والحريات واستكمال البناء المؤسساتي والديمقراطي.

2 ـ النقد الذاتي

إن فضيلة النقد الذاتي، تعتبر منهجا استقلاليا خالصا، ويعتبر كذلك بمثابة وصية تاريخية من الزعيم علال الفاسي لكل الأجيال التي ستأتي بعده. فالنقد الذاتي آلية لتمكين الحزب في المستقبل من تقوية بنائه التنظيمي المتميز، بالقواعد المؤمنة بالفكر الاستقلالي والتي تحترم ثوابته وتعبر عن مبادئه وأفكاره، والقادرة على تجاوز أخطاء الماضي من خلال معرفة مكامن الخلل والضعف، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي بشكل مستمر.

ولأن النقد الذاتي ثقافة ملزمة لكل الاستقلاليات والاستقلاليين، فلابد من التأكيد على أن المرحلة تقتضي إحداث قطيعة مع الممارسات المصلحية داخل الحزب، ووضع معايير دقيقة لتولي كل المسؤوليات الحزبية والسياسية، وتجاوز منطق التوازنات الذي يحكم عادة المحطات التنظيمية الكبرى والتي تكون في غالب الأحيان على حساب مصالح الحزب.

فقيادة الحزب يجب أن تشكل الامتداد الفكري لمرجعياته ومبادئه التاريخية والانعكاس الحقيقي لطموحات وتطلعات القواعد، على اعتبار أن الرهانات والتحديات كثيرة ومعقدة، وتتطلب قيادة متشبعة بالفكر الاستقلالي، مستعدة لمساءلة خيارات الحزب وتحالفاته وتكتلاته بما يخدم الخيارات الأساسية للشعب والإصلاحات الضرورية، ومستعدة للخوض في الاشكالات الحقيقية التي تعترض البناء الديمقراطية ببلادنا، والتي تشكل لحدود اليوم «طابوهات» تحتاج إلى قيادات جريئة فكريا وشجاعة سياسيا.

3 ـ الحكامة الجيدة

إن تطوير الممارسة السياسية وإعادة الثقة للمواطن في العمل الحزبي والسياسي رهين بمدى تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن الداخلي للحزب، لذلك فجميع المناضلات والمناضلين الاستقلاليين مقتنعون بأن التغيير والإصلاح الحقيقي الذي نطمح إليه على مستوى البلاد يجب أن ينطلق من البيت الداخلي ليشمل فيما بعد المجتمع ككل، فالحكامة الحزبية تقتضي احترام حق الجميع في الحوار والنقد والمحاسبة، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي وتماشيا مع ثوابت الحزب وهويته.

وتعتبر الديمقراطية الداخلية من الركائز الأساسية للحكامة الحزبية، التي يجب أن تشكل المنهجية التي يعتمدها حزب الاستقلال في تدبير شؤونه الداخلية، والتي يجب تجسيدها من خلال جدية مشروعه المجتمعي وفي سياسته التواصلية الداخلية والخارجية التي يجب أن تعتمد على وضوح الخطاب، والتواجد المتواصل مع المواطن في معاركه اليومية من أجل الكرامة والعدالة والحرية، وفي التدبير الشفاف لمالية وممتلكات الحزب، كما يشكل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في تولي مناصب المسؤولية الحزبية من المقومات الأساسية للحكامة الجيدة التي اختارها الحزب لتكون منهجا له في أفق تطوير الممارسة الحزبية ببلادنا.

4 ـ ثقافة الاختلاف

إن الاختلاف يشكل ثروة فكرية حقيقة، ويكفي أن يتم تدبيره بشكل سليم لربح المعركة الكبرى، وهو الذي يثري الواقع الإنساني ويطوره ويرقي به إلى مستويات متميزة، فالاختلاف في التحليل وفي الرؤى داخل إطار موحد تجمعنا فيه ثوابت الحزب ومرجعياته، يعتبر المنهجية السليمة للالتزام بالعقلانية في الحوار، والطريقة الموضوعية للتفكير في مختلف القضايا التي تهمنا كمناضلين حزبيين، بغية الوصول إلى تحقيق غاياتنا الفردية والجماعية كشعب.

إذ تشكل التعددية في الرؤى وفي الطموحات وفي حرية إبداء الرأي وممارسة الاختيارات الديمقراطية للمناضلات والمناضلين في اختيار الأمين العام للحزب وأعضاء لجنته التنفيذية خلال المؤتمرات العامة وباقي المسؤوليات داخل الحزب وهيئاته وروابطه وتنظيماته، الركيزة الأساسية للحكامة داخل حزب الاستقلال، فمثل هذه الممارسات والسلوكات هي التي تنتج لنا قيادة منسجمة وقوية في مستوى طموح الشعب المغربي، وتعطي للحزب قوته وتوهجه وتضعه في ريادة المشهد الحزبي ببلادنا.

ويتسلح حزب الاستقلال في معركته من أجل البناء المؤسساتي والديمقراطي، بحرية التفكير والعقلانية في اقتراح البدائل، اللذان يعتبران جزءا من منهجية عملنا، بهدف تقديم الاقتراحات والأفكار التي تتماشى مع تاريخنا العريق ومواقفنا الثابتة من القضايا الكبرى للشعب المغربي، ومع مرجعيتنا الوطنية المعتدلة، لتقديم أجوبة دقيقة للإشكالات الكبرى التي يعاني منها الشعب المغربي.

5 ـ الوطن أولا

يشكل مبدأ «الوطن أولا» أحد المبادئ التي تؤطر عمل الحزب على كل المستويات. أن مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، فالمواطنة هي روح الديمقراطية وقلبها النابض، وهي حب الانتماء للوطن، والاخلاص لمقدساته والدفاع عن قضاياه المصيرية، وهي ممارسة أكثر منها إحساس أو قيمة مجردة، وحزب الاستقلال ظل وفيا في سلوكاته الحزبية والسياسية في جميع المناسبات وفي جميع المحطات للوطن ولمصالحه العليا.

فالمواطنة الحزبية الحقيقية تتطلب وجود أحزاب سياسية مسؤولة تحترم القوانين التي تؤطرها وتلك التي تؤطر العمل الحزبي والسياسي ببلادنا، وتحترم الدستور وتخضع لمقتضياته، باعتباره القانون الأسمى للبلاد وتحرص على التنزيل الديمقراطي لنصوصه وأحكامه سواء كانت

في الحكومة أو في المعارضة بهدف منح الوطن والمواطن القيمة التي يستحقانها وحماية اختياراته الديمقراطية.

6 ـ التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية من الركائز الأساسية التي تزرع حب الوطن في الأفراد، والتي تؤطر العمل اليومي لحزب الاستقلال، بهدف التعريف بأسس الممارسة السياسية والحزبية السليمة وغرس قيم يستطيع من خلالها المواطن تكوين شخصيته التي تؤثر في سلوكه السياسي الذي يحدد بدوره درجة فاعليته في المجتمع، والحرص على ضمان انتقال كل هذه القيم والممارسات والأخلاق عن طريق التكوين والممارسة، بين الأجيال، بغية التصدي لأي محاولة تهدف إلى نشر ثقافة سياسية زائفة وتمييع العمل الحزبي والقضاء على التراكمات السياسية التي تحققت ببلادنا.

ويتوفر حزب الاستقلال باعتباره مدرسة في النضال والكفاح السياسي الوطني، على خريطة تنظيمية متميزة على الصعيد الوطني والدولي، حيث يتوفر الحزب على العديد من التنظيمات والهيئات، تهتم بمجالات الطفولة والتلاميذ والطلبة والشباب والفتيات والنساء والعمال والموظفين والمهنيين، مما يشكل قاعدة ملائمة لتنشئة سياسية سليمة للمناضل منذ الطفولة، تجمع بين ترسيخ القيم الوطنية الحقيقة والتشبث بالعقيدة الاستقلالية.

7 ـ حزب الجميع

تشكل القناعة الجماعية لدى الاستقلاليات والاستقلاليين بأن حزب الاستقلال هو حزب جميع المغاربة أحد ثمار التنشئة السياسية السليمة التي اعتمدها الحزب في تكوين مناضلاته ومناضليه، وسيبقى الحزب دائما مستنيرا بمبدئه الأساسي وهو أنه حزب موحد ومنفتح على جميع فئات المجتمع بالقرى والمدن وخصوصا النساء والشباب، على اعتبار أن

المدخل الحقيقي لاستكمال البناء الديمقراطي ببلادنا يتمثل في تجاوز الهوة الكبيرة التي تفصل بين المواطن المغربي بشكل عام والمشاركة السياسية كمبدأ من مبادئ الديمقراطية.

إن أهم ما ينتظره الشعب المغربي من الحزب في المستقبل، هو استمرار الحزب في أداء أدواره التاريخية باعتباره حزب الوطن وضمير الأمة، مع ضرورة الانفتاح على ما يعرفه المجتمع من تغيرات في بنيته. ولا يكفي التشبث بهذه المبادئ دون أن يعطيها المناضلات والمناضلون محتواها العملي، ليصبح الحزب بمثابة الإطار السياسي الذي تجتمع فيه رغبات المغاربة وطموحاتهم.

8 ـ المشاركة السياسية

يعتبر حزب الاستقلال، أنه لا يجب التعامل مع مشاركة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل الحزبي والسياسي، هدفا في حد ذاته فقط، وإنما وسيلة كذلك لوصولهم لمراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية وداخل المؤسسات المنتخبة وطنيا ومحليا، بغية المساهمة بشكل مباشر في صناعة القرار الحزبي والسياسي، لذلك وجب صون كرامة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة بإعادة الاعتبار لدورهم المحوري في المجتمع والحرص على مشاركتهم في الحياة العامة.

أ ـ المرأة

يعتبر حزب الاستقلال، مشاركة المرأة في الحياة السياسية من المؤشرات المهمة في البناء الديمقراطي، ومقياسا حقيقيا لتقدم وتحضر المجتمعات، ولتحقيق مشاركة سياسية قوية للمرأة ببلادنا، لابد من انفتاح الحزب على هذه الفئة المهمة بالمجتمع وملائمة الممارسة الحزبية مع طبيعة وظائفها داخل الأسرة والمجتمع، لتساهم بدورها في بلورة القرار الحزبي في مسيرة الكفاح المتواصل من أجل الديمقراطية، إذ لا يمكن تحقيق الديمقراطية من دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الحزبي والسياسي.

ب ـ الشباب

إن أحد المهام الكبرى التي يتعين على حزب الاستقلال، أن يستمر في الدفاع عنها، هي النضال من أجل مشاركة الشباب في العمل السياسي والحزبي ببلادنا، فحزب الاستقلال تأسس على يد ثلة من الوطنيين الشباب ويجب أن يبقى وفيا لهذه الفئة التي تشكل الحاضر والمستقبل، ويجب الحفاظ على تواجد الشباب في قلب النقاش الذي يعنى بالقضايا السياسية الكبرى والمصيرية للشعب المغربي، لأن الشباب أصبح يشكل القوة الحقيقة للتغيير والإصلاح، القادرة على إحداث التحولات الكبرى بالمجتمع.

ج ـ ذوي الاحتياجات الخاصة

يجب أن يحرص حزب الاستقلال على إحداث نقلة نوعية فيما يتعلق بمشاركة المواطنات والمواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العامة، وتجاوز سقف المطالب التاريخية لهذه الفئة الذي لا يتجاوز المطالبة بتحسين الشروط الأساسية لتيسير الحياة اليومية، من خلال التأكيد خطابا وممارسة على أن ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يدخلوا إلى الحقل السياسي كباقي المواطنين، لتعبير عن طموحاتهم والدفاع عن قناعاتهم وتحديد ملامح الدور السياسي الذي يجب أن يلعبوه.

9 – استقلالية القرار الحزبي

يعتبر حزب الاستقلال أن وحدة الحزب تشكل الشرط الأساسي للحفاظ على مبدأ استقلالية القرار داخل الحزب، الذي يشكل جوهر المعركة الحالية من أجل الديمقراطية، ذلك أن خدمة الوطن وتغليب مصلحته العليا يقتضي من الحزب السياسي اتخاذ قرارات التموقع إلى جانب الخيارات الديمقراطية للشعب المغربي، بعيدا عن الوصاية، إذ يعتبر الحزب أن مبدأ «استقلالية القرار الحزبي» يعتبر المنهج السليم لتحصين الفعل الحزبي والسياسي والدفاع عن الخيار الديمقراطي.

ولأن حزب الاستقلال يعتبر أن استقلالية القرار الحزبي مسألة مقدسة، فإن الرهان اليوم على استماتة المناضلة والمناضل داخل حزب الاستقلال وعلى ممانعتهما ومقاوتهما، للوقوف في وجه كل أساليب الارتداد والنكوص، التي تسعى من خلالها العديد من الاطراف إلى إضعاف الأحزاب السياسية والاستلاء على قراراتها، وحزب الاستقلال بحكم الأمانة التي يحملها، فإنه مطالب بالاستثمار في تكوين العنصر البشري لتكوين قاعدة شعبية متينة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

10 ـ التعددية الحزبية

إذا كانت الديمقراطية رهينة بوجود الأحزاب السياسية، فان الوظيفة المركزية المتمثلة في تدبير الشأن العام أو السعي الى ذلك، لا تتحقق الا في ظل بيئة ديمقراطية سليمة، لذلك فإذا كان حزب الاستقلال يعتبر أن دوره كان ولا زال محوريا في البناء الديمقراطي، فإنه يمتلك نفس القناعة فيما يتعلق بباقي الأحزاب السياسية المغربية، حيث يعتبر التعددية الحزبية من المبادئ الأساسية التي تؤطر المشهد السياسي ببلادنا، حيث لا تقوم الديمقراطية إلا بالأحزاب السياسية التي تمتلك قرارها بيدها، والتي لها دور أساسي في بناء الدولة والمجتمع وليس بالأحزاب الصورية التي تسعى إلي هدم البنية الحزبية والسياسية بالمغرب.

وقد أكد حزب الاستقلال أكثر من مرة، من خلال بياناته وبلاغاته منذ عقود على أن عملية تفريخ الأحزاب لن تفرز إلا تعددية حزبية بمنطق الأرقام، الهدف منها السطو على أصوات الشعب والتحكم في الخريطة السياسية من دون أي سند جماهيري، وأن إعادة إنتاج تجارب الماضي بنفس الأساليب والمناهج لكسب رهانات بسيطة مرتبطة بالانتخابات، يعتبر مجازفة بالوطن وبالديمقراطية ولن يزيد حزب الاستقلال إلا إيمانا بحتمية الإصلاح والتغيير.

لقد أصبح من اللازم في خضم الأزمة التي يعرفها المشهد السياسي، أن نقف وقفة مع الذات ومواجهة الواقع الحزبي الداخلي بالكثير من الشجاعة والموضوعية والقيام بتقييم علمي لسياسة الحزب وتوجهاته فيما يتعلق بالتحالفات الاستراتيجية وأولوياته المجتمعية منذ بداية الألفية الثالثة، للوقوف عل مكامن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تفرضها الممارسة السياسية والواقع الحزبي ببلادنا، بهدف الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للشعب المغربي المتمثلة أساسا في الديمقراطية.

لجنة الإعلام والاتصال

اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال
لجنة الإعلام والاتصال

مقدمة

لقد أولى حزب الاستقلال لقضايا الإعلام ببلادنا أهمية كبيرة نظرا للترابط المصيري بين حرية الإعلام والصحافة وبين الديمقراطية. لذلك فقد ظل مطلب حرية الإعلام والاتصال ودمقرطة الإعلام العمومي،مطلبا ثابتا في جميع أدبيات الحزب ومرجعياته، وهو ما عكسته مختلف مذكرات حزب الاستقلال للمطالبة بإقرار الإصلاحات السياسية والدستورية ببلادنا.

ولا غرو في ذلك، فالزعيم علال الفاسي ومنذ خمسينيات القرن الماضي طالب بتحرير الإعلام من يد الدولة ووضع حد لاحتكار وسائل الإعلام، حيث يقول في كتابه النقذ الذاتي: الطبعة السادسة ص 74 : «ونحن لا يمكننا والحالة هذه إلا أن نؤيد حرية القول والإذاعة وأن نرفض مبدأ احتكارهما في يد الدولة وأحرى في يد الشركات لأن احتكارهما معناه الضغط على الفكر العام، وجعله لا يتغذى رغم أنفه إلا بالمواد التي تعدها له السلطات الحاكمة أو الشركات الظالمة وإذا كانت الحرية ستحرقنا فلنفعل فإنها على كل حال خير من الضغط ومن التغذي بأفكار تنظمها عبادة القوة أو عبادة المال.» انتهى كلام الزعيم علال الفاسي.

لقد عرف المغرب تحولات كبرى في مساره السياسي والديمقراطي والحقوقي، توجت بالعديد من الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية، واقرار المصالحة على مستوى حقوق الإنسان، وبدأ المغرب يتجه شيئا فشيئا نحو التطبيع مع الممارسة الديمقراطية السليمة، خصوصا بعد صدور دستور 2011 الذي جعل لأول مرة من الاختيار الديمقراطي

أحد الثوابت الدستورية للمملكة، إلا أنه بالرغم من كل هذه الدينامية فقد ظل الإعلام العمومي خارج هذه التحولات وعصيا على التغيير، ويجسد بوضوح أحد أوجه الممناعة التي تعاني منها الحياة السياسية والديمقراطية ببلادنا، ويكرس بوضوح أحد مجالات الصراع بين إرادات التغيير وبين جيوب مناهضة التطور الديمقراطي، ومناصري الجمود والتقليدانية.

وضعية الإعلام العمومي

لا زال الإعلام العمومي يخضع لسيطرة الدولة التي تتحكم فيه ، وتمرر عبره توجهاتها واختياراتها بأسلوب بعيدعن مبادئ التعددية السياسية والاستقلالية والحرية ، وقريبا من أسلوب الدعاية السياسية،وكثيرا ماتوظفه الدولة لخدمة أهدافها، لذلك فعبارة الإعلام المخدوم التي كان المجاهد سي امحمد بوستة قد وصف بها الإعلام العمومي في تسعينيات القرن الماضي، ما زالت تجد مشروعيتها وراهنيتها بالنظر إلى استمرار نفس الأساليب القديمة في الضبط وتتعمد نهج الإقصاء والتهميش تجاه حساسيات سياسية معارضة.

لقد ظل الإعلام العمومي بمعزل عن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، بل وحتى في السياقات والظروف السياسية الصعبة، لم يستطع أن يواكب النقاش العمومي حول قضايا مجتمعية جد هامة بالعمق وبالجرأة المطلوبتين، وأريد له أن يسير خلف المجتمع عوض أن يكون قاطرة لمسار التحولات والإصلاحات التي يطمح إليها الشعب المغربي.

لم ينفتح الإعلام العمومي على جميع الحساسيات السياسية إلا أثناء الاستحقاقات الانتخابية أو بمناسبة الاستفتاء الدستوري، أو بمناسبة حشد الدعم لموقف رسمي معين، وهو انفتاح محدود، وهجين، وموسمي سرعان ما يعود الباب للانغلاق بعد استنفاذ اللحظة السياسية لأهدافها.

إن السؤال المحوري الذي ينبغي أن يطرح اليوم هو حول هوية الاعلام العمومي؟ هل هو مرفق عمومي يؤدي خدمة عامة؟ أم أنه مرفق رسمي يخدم أجندة الدولة فقط.

في الديمقراطيات العريقة، يتأسس الإعلام على مبدأ الحرية كقيمة مثلى، ولما كانت الحرية مرتبطة بالديمقراطية وجودا وعدما، فإن أي نظام سياسي يدعي الديمقراطية لا يمكن تقييمه إلا من خلال مؤشر الحرية والتعددية، كما لا يمكن تصور إعلام بدون حرية. فالصراع اليوم هو بين الدولة كممارسة للسلطة والعنف الشرعي والتي ما زالت مسيطرة على وسائل الإعلام السمعية البصرية، وتوظفه لأغراضها السياسية والإيديولوجية، وبين المجتمع الذي يطالب بأن يفك الإعلام العمومي ارتباطه بمنظومة السلطة وأن ينتمي بشكل طبيعي إلى منظومة الحرية وإلى المجتمع، وأن يكون في خدمة المواطنين ويؤدي وظيفته المجتمعية بكل حياد وموضوعية وتنوير الرأي العام بكل القضايا العامة، ويتفاعل مع الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و يلعب دوره كاملا في التنشئة السياسية وزرع روح المواطنة وقيم المشاركة البناءة والمساهمة الجماعية في بناء مستقبل بلادنا.

لذلك فإن مطلب تغيير الإعلام العمومي يطرح نفسه اليوم بإلحاحية كبيرة، بالنظر إلى الرهانات الكبرى التي تنتظر بلادنا في السنوات المقبلة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهو في حاجة إلى مراجعة جذرية سواء على مستوى الوظائف أو البنيات أو المضامين، والأهداف.

فتغيير الإعلام السمعي البصري يتطلب وجود إرادة سياسية حقيقية قادرة على إحداث التغيير المنشود، وليس الالتفاف على التغيير بإدراج إصلاحات شكلية محدودة، دون النفاذ إلى عمق الإشكال، وهو تحرير الإعلام من هيمنة الدولة واحتكارها سياسيا وإيديولوجيا.

لقد شكلت الحرية قطبا أساسيا في مرجعية وإيديولوجية الحزب، وهو اليوم إذ يجدد دفاعه عن حرية الصحافة وعن دمقرطة الإعلام العمومي، يؤكد على ضرورة إحداث قطائع داخل الإعلام العمومي، قطائع تمكنه من الانعتاق من ممارسات الماضي إلى الاستجابة والانخراط في المشروع التحديثي العام الذي رسخه الدستور الجديد والتحديات الثقافية والفكرية والقيمية التي تواجه المجتمع المغربي وأن يستجيب لانتظارات المواطنين في جميع المجالات.

القطاع السمعي البصري : التحرير مع التحكم في المسار

لقد طالبت المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والتي شاركت فيها مختلف الحساسيات السياسية والإعلامية المغربية، بتحرير الإعلام العمومي، وبما أن زمن الإصلاح بالمغرب يخلف مواعيده مع المجتمع، فقد كان علينا انتظار مرور أكثر من 10 سنوات ليبدأ الإصلاح التدريجي للقطاع. وهكذا تمت محاصرة مشروع الإصلاح الشامل الذي كان يقوده المرحوم محمد العربي المساري عندما كان وزيرا للاتصال في عهد حكومة التناوب التوافقي، وشهد هذا المجال صراعا مريرا بين الدولة وبعض مكونات الحكومة المنتمية لأحزاب الكتلة ، وبقي ورش الإصلاح مجمدا ، مما اضطر معه في الأخير الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي بتوجيه ملتمس إلى جلالة الملك قصد حلحلة وضعية الانسداد، وهو ما تمت الاستجابة له بالتدرج، حيث لم يرفع الاحتكار القانوني للدولة للإعلام السمعي البصري إلا في شتنبر2002، وتم إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في 31 غشت من نفس السنة، وصدور القانون رقم 03-77 والمتعلق بالاتصال السمعي البصري في فبراير 2005 .

وبدأ تحرير البث الإذاعي منذ سنة 2009، حيث منحت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لحد الآن 13 رخصة لإحداث واستغلال إذاعات خاصة.

إلا أن ذات الهيئة امتنعت عن منح تراخيص ل 5 طلبات لإحداث مشاريع تلفزية خاصة، وبررت ذلك بهشاشة السوق الإشهاري بالمغرب التي لا تسمح بدخول فاعلين جدد.

والحقيقة أن عدم الترخيص لإطلاق مشاريع تلفزية جديدة، هو قرار سياسي، يترجم بوضوح عدم توفر الإرادة السياسية للتحرير الشامل للقطاع السمعي البصري، ويكرس بالتالي استمرار سيطرة واحتكار الدولة للإعلام

التلفزي، في خرق سافر لمقتضيات قانون الاتصال السمعي البصري، ولقانون حرية الأسعار والمنافسة.

وهكذا لجأت الدولة إلى تنظيم الإعلام السمعي البصري في إطار قطب عمومي يضم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد دوزيم، ويضم عددا من القنوات العامة والقنوات الموضوعاتية بالإضافة إلى الإذاعات الوطنية والجهوية.

ويبقى الاستثناء الوحيد في مجال الإعلام التلفزي هو قناة ميدي آن تي في التي كانت انطلاقتها في سنة 2006 في إطار اتفاق سياسي بين الدولة المغربية وفرنسا على شاكلة الاتفاق الذي جمعهما في ثمانينيات القرن الماضي حول مشروع إذاعة البحر الأبيض المتوسط. وتم فيما بعد خوصصة قناة ميدي آن تي في، وهو ما لا يمكن اعتباره ترخيصا جديدا بقدر ما هو تسوية سياسية لقناة تلفزية ذات الرأسمال المختلط مغربي ـ فرنسي.

لذلك فإن حزب الاستقلال، يدعو إلى استكمال ورش تحرير القطاع السمعي البصري، بفسح المجال أمام المبادرة الحرة في الإعلام التلفزي، وتفعيل قانون الاتصال السمعي البصري، وقانون حرية الأسعار والمنافسة، وأن تحيد الدولة عن لعب دور الحمائية لفائدة وسائل الإعلام التلفزية الموجودة، بسن سياسة تنافسية واضحة بعيدا عن الاعتبارات السياسية.

وعلى مستوى الإعلام الإذاعي فبالرغم من تحرير القطاع وانطلاق البث الخصوصي ل15 إذاعة ، إلا أن الدولة لجأت إلى ضبط عملية التحرير والتحكم فيها، عن طريق عدد من المقتضيات والمحددات الواردة في قانون الاتصال السمعي البصري، وكذا في دفاتر التحملات الخاصة بالمتعهدين الخواص، والتي تحول دون الممارسة الحقيقية للحرية الإعلامية ببلادنا.

وإذا كانت بعضا من هذه المحددات مشروعة لارتباطها بحقوق وحريات

المواطنين، كما وردت في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والمتعلقة بصفة خاصة بحقوق المرأة والطفل وغيرهما، فإننا نسجل استمرار ضوابط فضفاضة، تحتمل التأويل الواسع، كعبارة المس بالأخلاق العامة، أو الوحدة الترابية، أو بالمؤسسات او تلك المرتبطة بالتحريض الى غير ذلك من المقتضيات التي ينبغي تدقيقها وإعادة النظر فيها، وتعريفها تعريفا دقيقا لا يحتمل تعدد التأويلات ولا التفسير الواسع لمقتضياتها.

كما نسجل استمرار تدخل الدولة في الإعلام الخاص من خلال المقتضيات التي تلزم الإذاعات الخاصة ببث الخطابات والبلاغات ذات الأهمية البالغة والتي يمكن للحكومة أن تدرجها ضمن البرامج في كل وقت وحين، وهو الأمر الذي يعتبر تدخلا سافرا للحكومة في الإعلام الخاص خصوصا ان مفهوم البلاغات والخطابات ذات الأهمية يمكن تفسيرها وتأويلها من طرف الحكومة وفق أجندتها السياسية.

وهكذا يمكن القول إن الدولة لجأت إلى التحرير مع التحكم في المسار، على حد وصف المرحوم الأستاذ محمد العربي المساري.

أما على مستوى أداء هذه الإذاعات الخاصة، فباستثناء بعض البرامج الهادفة لبعض المحطات، فإن معظم المواد الإعلامية أصبحت تكرس الابتذال والسطحية، والانحطاط اللغوي والقيمي، بالإضافة إلى ضعف الأداء المهني واختلال الالتزام بأدبيات العمل الصحافي الجاد الذي يحترم التعددية والاستقلالية،ويعتمد الحياد والموضوعية.

و يدعو حزب الاستقلال إلى مراجعة مقتضيات قانون الاتصال السمعي البصري ودفاتر التحملات الخاصة بالمتعهدين العموميين والخواص، بما يرفع جميع الضوابط والمحددات التي تكرس استمرار تحكم الدولة في المسار الإذاعي ببلادنا، وتحول دون ممارسة حقيقية لحرية الإعلام والاتصال.

كما يطالب حزب الاستقلال بإعادة صياغة علاقة الدولة بوسائل الإعلام على أسس جديدة قوامها ضمان حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، وتجدير المسؤولية الأخلاقية في ممارسة هذه الحريات.

إشكالية استقلالية الإعلام العمومي

تعتبر استقلالية الإعلام العمومي وعدم تبعيته للحكومة من أهم المبادئ المتعارف عليها في الديمقراطيات العريقة، في مجال علاقة الدولة بالإعلام. فالإعلام ينبغي أن يكون على مسافة واحدة بين جميع المؤسسات والفاعليين السياسيين والاقتصاديين. فإذا كان السؤال مشروعا حول مدى استقلالية الإعلام العمومي عن الحكومة، فإنه يصبح أكثر مشروعية عندما تطرح مسألة الاستقلالية في علاقة الإعلام العمومي مع أجهزة الدولة.

لقد برز صراع كبير حول هذا الموضوع بمناسبة المصادقة على دفتر التحملات الخاصة بالمتعهدين العموميين، والذي صاغته الحكومة ممثلة في وزارة الاتصال في بداية عهد حكومة عبد الاله بنكيران، حيث تمت مهاجمة الحكومة بحجة مساسها باستقلالية الإعلام العمومي، وبدا واضحا ان الدولة التي ظلت متحكمة في هذا الإعلام لم تسمح للحكومة بالمساس بتوجهاته واختياراته، التي تحددها هي وليس الحكومة. وأكد هذا النقاش على حقيقة واحدة مفادها أن الحكومة لا تدبر شؤون الدولة وإنما تنفذ فقط الهامش المسموح لها به. وهذا من المفارقات العجيبة في النموذج المغربي في الديمقراطية، إذ كيف يمكن أن تلتزم الأحزاب أمام الناخبين وكذا الحكومة في برنامجا الحكومي أمام البرلمان بالقيام بإصلاح الإعلام، وهي لا تملك من الناحية الواقعية صلاحية ذلك.

ويعتبر حزب الاستقلال أن مطلب استقلالية الإعلام العمومي كأحد المبادئ المؤسسة لدمقراطية الإعلام، يعد مطلبا ملحا وآنيا، حتى ينسجم مع الاختيار الديمقراطي كمبدأ دستوري الذي تم تكريسه بمقتضى الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وحتى يستجيب الإعلام العمومي لدينامية التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي.

إلا أن واقع الحال يبين بوضوح استمرار الوصاية الدولة على الإعلام العمومي، وهي وصاية سياسية ووصاية عضوية.

أما الوصاية السياسية فتتجلى في التوجيه السياسي والإيديولوجي لوسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية، والتحكم في الخط التحريري، وتحديد الأولويات وأجندة الاشتغال بما يسمح بتوجيه الرأي العام. فنشرة الأخبار مثلا، وعلى عكس القنوات العمومية في الدول الديمقراطية، لا تتحكم فيها طبيعة الأحداث والمستجدات المجتمعية، وإنما تحددها الاعتبارات السياسية والضوابط البروتوكولية الرسمية.

وتمارس الدولة كذلك وصاية عضوية على مرفق الإذاعة والتلفزة من خلال الاحتفاظ لنفسها بسلطة تعيين مدراء القطب العمومي، وإقالتهم وبالتالي فهم لا يخضعون لقانون التعيين في المناصب العليا، وانما يتم إدراج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد دوزيم ضمن المؤسسات الاستراتيجية للدولة.

أما طبيعة الخدمة التي يقدمها مرفق الإذاعة والتلفزة، فإنها بعيدة كل البعد أن تكون خدمة عمومية كما يعرفها الفقه والقانون الإداريين. إذ عوض أن تكون في خدمة المجتمع، فهي تؤدي خدمة رسمية عوض ان تكون هذه الخدمة عمومية تستجيب لحاجيات المجتمع في الإخبار والتثقيف والترفيه وتتفاعل مع قضاياه وانشغالاته.

ويدعو حزب الاستقلال إلى تحويل الإذاعة والتلفزة إلى مرفق عمومي حقيقي يتفاعل مع جميع الأحداث والوقائع والحد من اعتبار بعض القضايا من الطابوهات. مرفق يستجيب للرهانات الكبرى لبلادنا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويعتبر أن الإغراق والإسفاف في تقديم مواد فرجوية رخيصة لا يمكن إلا أن يساهم في نشر ثقافة الابتذال والميوعة والسطحية وتدني الذوق العام، في الوقت الذي يحتاج فيه المغرب

إلى النهوض بالوعي الجماعي وبالثقافة وإقرار مصالحة المواطن مع الشأن العام، والارتقاء بالمواطن وتنمية مداركه ومعارفه، والمساهمة في إعداده لممارسة مواطنته الكاملة .

لذلك يدعو الحزب إلى وضع حد لهذه الوصاية، والتعجيل بفتح نقاش عمومي حول استقلالية الإعلام العمومي، على أن يطرح في إطار شمولي، أي ضمان استقلالية وسائل الإعلام العمومية عن كافة مؤسسات الدولة. وفق ما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية، وإقرار قواعد واضحة للعمل، و دمقرطة المرفق، وإقرار ميثاق للتحرير، والخوض في الملفات والقضايا الجوهرية للمجتمع.

أما فيما يتعلق بالتعددية السياسية في الإعلام العمومي، فيلاحظ أنه وبالرغم من تنصيص قانون الاتصال السمعي البصري على ضرورة تقيد المتعهدين الخواص والعموميين باحترام تعددية تيارات الرأي والتعبير الموجودة في المجتمع، فإن تقارير الهيئة العليا للاتـصال السمعي البصري، تؤكد بالواضح الخرق السافر لهذا المبدأ من طرف القناة الأولى والثانية وباقي وسائل الإعلام العمومية سواء فيما يتعلق بحصص المعارضة والأغلبية والحكومة، أو فيما يتعلق بالإقصاء الممنهج لبعض التيارات السياسية من التعبير عن آرائها في وسائل الإعلام العمومية. ويدعو حزب الاستقلال إلى فتح قنوات القطب العمومي أمام جميع تيارات الرأي والتعبير بما فيها الأحزاب غير الممثلة في البرلمان، والالتزام بمقتضيات توزيع الحصص بين الأغلبية والمعارضة والحكومة.

كما يدعو الى اعتماد حكامة حقيقية في تدبير مرفق الإذاعة والتلفزة والقناة الثانية، وإعمال الشفافية والنزاهة في التدبير المالي وفي الصفقات العمومية وضمان المنافسة الحرة بين جميع المقاولات.

ويؤكد الحزب على ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في القطب العمومي، وتحسين أوضاعها، وتحرير الطاقات داخل مرفق الإذاعة والتلفزة قصد السماح لهابالإبداع الخلاق والاجتهاد، وعدم اعتبار الصحافيين مجرد موظفين عموميين خاضعين لضوابط العمل الإداري.

مراجعة أدوار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

ويدعو حزب الاستقلال في هذا السياق إلى تقوية أدوار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وتمتيعها باستقلالية تامة وجعلها سلطة إدارية حقيقية، وأن تمارس مهامها في إطار الموضوعية والحياد بعيدا عن أي اعتبارات او محاباة سياسية، وألا تزج بنفسها في صراعات سياسية مثل ما حصل عندما أدلت برأيها في السجال البرلماني والسياسي بمناسبة مناقشة مسألة «الإحاطة علما» بمجلس المستشارين، وهو الرأي الذي أفتى على خلافه المجلس الدستوري.

كما يدعو الهيئة إلى إلزام متعهدي الاتصال السمعي البصري بتطبيق جوهر وفلسفة الوثيقة الدستورية وقوانين الاتصال السمعي البصري والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والمتعلقة بحقوق المرأة والطفل، واحترام التنوع الثقافي والمجالي، وإدراج مقاربة النوع في برامجها والنهوض بالمستوى المهني والأخلاقي في العمل الإعلامي.

ونعتبر أن اكتفاء الهيئة بتوجيه الإنذارات والتنبيهات إلى وسائل الإعلام التي تخرق المقتضيات القانونية المتعلقة بالسمعي البصري لا يحدث الأثر الفعلي المطلوب، لذلك فإن الحزب يدعو إلى تفعيل جميع الآليات القانونية في حق مرتكبي الخروقات حسب درجتها ومستوياتها وبدون تلكأ أو محاباة.

كما يؤكد الحزب على ضرورة إقرار الشفافية والحكامة في تدبير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة من طرف البرلمان إعمالا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وضعية حرية الصحافة والصحافيين

تارخيا، لعبت الصحافة المكتوبة وخاصة الحزبية أدوارا طلائعية في الدفاع عن القضايا العادلة للشعب المغربي، سواء في مرحلة الاستعمار أو بعد الاستقلال. كما ساهمت بكفاءة في مختلف التحولات السياسية والدستورية والديمقراطية والحقوقية التي عرفها المغرب خصوصا بعد صدور قانون الصحافة سنة 1958 في عهد حكومة بلافريج الذي اعتبر آنذاك قانونا متقدما، إلا أن مناخ الصراع الذي طبع مرحلة الستينيات والسبعينيات عجل بسلسلة من التراجعات أبرزها تعديل 1973 الذي اعطى لوزير الداخلية سلطات واسعة لمنع وتوقيف وحجز الصحف. إلا أنه وبالرغم من تعرضها للاضطهاد والمحاكمات والرقابة والمصادرة والمنع والحجز وكل أشكال التنكيل والمضايقات، فكانت الصحافة الوطنية بحق الصوت الأمين المعبر عن طموحات الشعب التواق إلى الحرية والعدل والكرامة، والمنبر الذي لا يخرس، والواجهة النضالية التي لا تنضب.

وفي هذا الإطار نستحضر الأدوار الرائدة التي لعبتها جريدتي «العلم» و«الرأي» في تنوير الرأي العام والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين صونا لكرامتهم من أجل ضمان ممارسة مواطنة كاملة وعلى قدم المساواة.

لقد عرف العالم تحولات متسارعة سواء على المستوى الإيديولوجي والسياسي أو على مستوى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي جعلت من العالم كما كان يبشر بذلك ماك لوهان « قرية إعلامية صغيرة»، حيث سقطت العديد من آليات قمع الصحافة من تلقاء نفسها، وتم التخلي عن الأساليب البائدة في التحكم في الإعلام وتوجيهه ومراقبته، وبصفة خاصة في الدول التي عرفت مساراتها السياسية انتقالا ديمقراطيا حقيقيا.

في المغرب، وبالرغم من العديد المكتسبات التي تحققت في مجال

حرية الصحافة، انطلاقا من اللحظة المؤسسة لإصلاح الإعلام وهي لحظة المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال سنة 1993، مرورا بتفعيل مقرراتها مع حكومة التناوب إلى اليوم،فإن بلادنا مازالت تعرف بعض الممارسات القمعية في حق الصحافة والصحافيين، تتخذ عدة أشكال سواء من خلال محاكمة الصحافة والصحافيين وتحريك دعوى قضائية ضدهم بمبادرة من الحكومة، أو بتعريضهم لسوء المعاملة أثناء تأديتهم لواجبهم المهني.

ويعتبر حزب الاستقلال أن حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام جزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق والحريات الأساسية، وركن أساسي في البناء الديمقراطي وهي حق مقدس لا ينبغي المساس به أو التضييق عليه. ومن هذا المنطلق فقد دافع حزب الاستقلال طيلة عقود من الزمن على حذف العقوبات الحبسية من قانون الصحافة، وهو ما تمت الاستجابة له عند صدور قانون الصحافة والنشر الجديد لسنة 2016. إلا أنه وبالرغم من ذلك فإننا نسجل مع كامل الأسف أن بعض العقوبات الحبسية لم يتم إلغاؤها، بل تم ترحيلها إلى القانون الجنائي، وهي المتعلقة بالمس بالدين الإسلامي وبالملكية وبالوحدة الترابية، علما أن مفهوم المس مفهوما غامضا وملتبسا يحتمل عدة تأويلات. لذلك فإننا ندعو إلى تحديد هذا المفهوم وحصره في أضيق تفاسيره، حتى لا يصبح منفذا لممارسة التضييق على حرية الصحافة والصحافيين.

كما يعتبر الحزب أن الرفع من العقوبات المالية في قانون الصحافة، أصبح سلاحا في مواجهة الصحافة، فالحكم بالغرامات المالية المرتفعة قد يؤدي إلى الإغلاق النهائي للمقاولة الصحافية وتشريد الصحافيين، أضف إلى ذلك الأحكام القضائية التي تبالغ في تقدير التعويض عن الضرر الذي يلحق بالطرف المدني والذي قد تصل إلى ملايين الدراهم.

ويسجل حزب الاستقلال استمرار استهداف الصحافيين بمناسبة قيامهم

بمهامهم عند تغطية التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والاعتصامات، حيث يتم تعنيفهم وتعريضهم للضرب والسب والقذف ومختلف أنواع المعاملة الحاطة من الكرامة.

وفي هذا الإطار، يدعو حزب الاستقلال إلى حماية الصحافيين أثناء أداء واجبهم المهني، وتوفير كافة الضمانات لتوفير الحماية القانونية والقضائية، وتنزيلها على أرض الواقع في تعامل السلطات مع الصحافيين، وتعريض المعتدين إلى المساءلة الجنائية.

إشكالية أخلاقيات المهنة

من التحديات الكبيرة التي تواجه حرية الصحافة ببلادنا، هو تحدي الالتزام بأخلاقيات المهنة، التي تعرف خروقات بالجملة، وذلك راجع بالأساس إلى أن القانون فسح المجال أمام الجميع لممارسة مهنة الصحافة، على عكس باقي المهن التي يكون الولوج إليها مقننا ومرتبطا بالحصول على الشهادات الجامعية المتخصصة كمهنة المحاماة أو الطب أو الهندسة. فأصبحت ممارسة هذه المهنة مهددة بالدخلاء على المهنة.

هذا بالإضافة الى ضعف المهنية في بعض المنابر الإعلامية، وغياب دورات تكوين الصحافيين، وهو ما أفرز تشوهات كبيرة في ممارسة الصحافة، حيث المس بالحياة الخاصة للناس، واستغلال صور الأطفال ونشرها، وعدم احترام قرينة البراءة، ونشر الأخبار بدون التحقق من صحتها، والنبش في أعراض الناس، والسماح بتصفية الحسابات السياسية عن طريق الصحافة، وتوظيفها لخدمة أجندات معينة، وتسريب ملفات ومعطيات خاصة للصحافة من طرف بعض الجهات، وعدم احترام الحق في الرد، وتنامي ظاهرة السب والقذف عبر الصحافة والتمييز العنصري بسبب اللون أو الجنس أو اللغة، إلى غيرها من الممارسات المسيئة التي تفرغ صاحبة الجلالة من وقارها وهيبتها، والمهنة من نبلها وسموها.

لذلك، فإن الحزب وهو يستحضر، ما قد تحدثه بعض الممارسات الصحافية، التي لاتتوفر فيها المهنية المطلوبة ولاتحترم أخلاقيات المهنة، من أثر بالغ على الأشخاص أو الإدارات أو المقاولات، يدعو إلى التفكير في إعمال آليات قانونية جديدة بديلة للغرامات المالية، كالحكم باستكمال التداريب المهنية والخضوع لدورات تكوينية، والتشهير بمن أساءوا لمهنة الصحافة.

ويسجل حزب الاستقلال بإيجابية إقرار القانون الجديد للصحافة لبعض الضوابط كاشتراط الحصول على شهادة جامعية والقيام بتداريب مهنية لممارسة مهنة الصحافة، وهو ما من شأنه أن يضع حدا لبعض الدخلاء الذين يمارسون الابتزاز والارتزاق باسم الصحافة، وهي منهم براء.

وفي هذا الإطار، فإن حزب الاستقلال يدعو وسائل الإعلام إلى ضرورة التقيد بأخلاقيات المهنة كما هي متعارف عليها في العديد من مواثيق الأخلاقيات في العالم، ويعتبر أن ممارسة الصحافة ينبغي أن يزاوج بين ضرورات الحرية ومتطلبات المسؤولية، فالحرية غير المسؤولة تصبح فوضيا وتعدي على حريات وحقوق الآخرين. ويرى أن اقتران الحرية بالمسؤولية الاجتماعية للصحافي هو المخرج الوحيد الذي من شأنه أن يعيد للمهنة وقارها وحرمتها.

ومن هذا المنطلق، يشدد حزب الاستقلال على ضرورة التسريع في تفعيل المجلس الوطني للصحافة وانتخاب أعضائه، وتمكينه من كافة الوسائل لكي يشرع في ممارسة مهامه في أقرب وقت وخصوصا المهام المرتبطة بأخلاقيات المهنة وبالولوج إلى ممارسة مهنة الصحافة.

كما يدعو الحزب إلى تقوية المهنية داخل المقاولات الإعلامية، واعتماد دورات تكوينية لفائدة الصحافيين للرفع من قدراتهم وكفاءتهم المهنية، وهو ما من شأنه أن يزيد من الإقبال على المنتوج الصحافي وأن يرفع من مستوى مقروئية الصحف.

ويشدد الحزب على ضرورة اعتماد المقاولات الصحافية لمواثيق للتحرير، والأخلاقيات وفصل التحرير الصحافي عن الإشهار، لضمان استقلالية الصحافة وعدم تبعيتها وخضوعها للوبيات الضغط الاقتصادي.

إن تحقيق حرية واستقلالية الصحافة هو المدخل الوحيد لضمان وجود إعلام موضوعي، ومحايد، وذي مصداقية، قادر على لعب دوره كسلطة رابعة، تراقب وتتابع باقي السلط، وتكشف عن الاختلالات، وعن مكامن الفساد والرشوة، وعن مواطن الضعف في السياسات العمومية، وفي التدبير المالي والإداري، صحافة حرة فاعلة في التحولات الكبرى لبلادنا، وقاطرة لهذا التحول.

وفي هذا الصدد يلاحظ حزب الاستقلال بكل أسف غياب صحافة التحقيق، والتي تلعب دورا أساسيا في أعرق الديمقراطيات، حيث تخوض في القضايا والملفات الكبرى، وتحقق فيها لتقدم للقارئ الحقيقة كما هي، لا كما يصورها أصحاب القرار.

وينبه حزب الاستقلال بهذه المناسبة إلى الأوضاع المزرية التي يعيشها عدد كبير من الصحافيين، في ظل عدم اعتماد الاتفاقية الجماعية من قبل بعض المقاولات الإعلامية، وتدني الأجور في بعضها الآخر، وغياب التغطية الاجتماعية في بعض المنابر الإعلامية، وخاصة في بعض المنابر الوطنية والجهوية والمحلية، وكذا في بعض الصحف الإلكترونية.

النهوض بصحافة الحزب

بالنظر إلى التحولات الكبرى التي يعرفها المشهد الإعلامي ببلادنا، أصبح من الضروري إعادة النظر في صحافة الحزب «العلم» و«الرأي» وتبني إصلاح شامل لمؤسسة الرسالة، وذلك عبر مقترحات (بعد مناقشة التقرير من طرف اللجنة التحضيرية تبنت هذه الأخيرة مضامينه وارتأت أن ترفع هذه الاقتراحات كتوصيات داخلية لتطوير صحافة الحزب)

الإعلام الجديد (صحافة المواطن)

لقد أدت ثورة تكنولوجيا الإعلام والمعلوميات وانتشار الأنترنيت إلى ظهور الإعلام الإلكتروني أو ما سمي بالإعلام الجديد، وتعددت تصنيفاته بين مواقع إنترنت، ومجموعات بريدية، والمنتديات الإلكترونية....

وتمكن هذا الإعلام في الآونة الأخيرة من جذب الأنظار لعدد من القضايا أثارت الرأي العام الوطني والعالمي.

لقد أصبح الإعلام الإلكتروني يؤثر بشكل قوي في الشعوب، وتجاوز الحواجز وأساليب الرقابة، مما جعل منه مساهما أساسيا في صناعة الرأي العام، وانتقلنا إلى مفهوم المواطن الصحافي هذا المواطن الذي لم يعد مجرد متلقي سلبي، ولكن أصبح بدوره منتجا للخبر وموصلا له، ويتفاعل مع الرأي العام في لحظية وواقعية كبيرة.

ونظرا للوظائف العديدة التي تؤديها علي المستوي المحلي والدولي، فقد أصبح من الضرورة الاهتمام بالتطورات الرقمية وخصائصها وتأثيراتها على الفرد والمجتمع.

لقد تحولت هذه الوسائل من مجرد وسائل إعلام، إلى وسائط لنقل المعرفة، وتبادل الآراء والأفكار، التي تجاوزت المعالجة التقليدية للمادة الإعلامية إلى الشبكات الاجتماعية ومناقشة كل ما هو سياسي، وعرفت المعرفة والمعلومة أكبر عملية دمقرطة في التاريخ الاجتماعي والسياسي.

ويعد الإعلام الجديد، أحد أهم وسائل صناعة الوعي المجتمعي، بمعناه الإيجابي أو السلبي، وخصوصا لدى الشباب الذي يشكل النسبة الأكبر من مستخدمي الإنترنت ووسائل الإعلام الجديد.

وحتى يكون الإعلام الجديد وسيلة لتحقيق التنمية، يدعو حزب الاستقلال إلى ما يلي :

- ضرورة التعجيل بإخراج التشريع الخاص بالإعلام الإلكتروني، وميثاق أخلاقياته؛
- سن التشريعات الملائمة لحماية الحياة الخاصة والحق في الصورة؛
- تشجيع البحث العلمي والدراسات الخاصة بتشريعات الإنترنت وأمن المعلومات في مجال الإعلام الجديد؛
- توعية الجمهور الناشئ على الاستعمال الإيجابي للأنترنيت، ومعالجة مسألة الأمن والخصوصية؛
- إدخال مادة الإعلام الجديد في برامج التعليم في معاهد الإعلام والاتصال وكليات الآداب والعلوم الإنسانية؛

صورة المرأة في وسائل الإعلام:

يرصد حزب الاستقلال التعامل المجحف وغير العادل لوسائل الإعلام مع المرأة المغربية، فهو يقدمها في الإعلانات كمؤثث لفضاء إشهاري مغري عبر الإيحاءات الأنثوية لتحفيز الإقبال على المنتوج التجاري، أو من خلال تصوير وظيفتها كقائمة بأعمال المطبخ والتنظيف، أو كخاضع لسلطة الرجل مع ما يعنيه ذلك من تكريس لدونية المرأة.

ولقد ظل الإعلام المغربي يرسم صورة نمطية للمرأة المغربية، مساهما بذلك بتكريس دونيتها واحتقارها.

وأمام هذا الوضع، يدعو حزب الاستقلال إلى تحرير الإعلام المغربي من هذه العقلية المتخلفة، ومعالجة قضايا المرأة برؤية جديدة تهدف إلى إبراز دور المرأة في المجتمع سواء في مجال مشاركتها السياسية، ومساهمتها في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وفي المجال الدبلوماسي والقضاء والإدارة،وفي مجالات الفن والإبداع، وعالم الاقتصاد والمال، وإسهاماتها الفكرية والثقافية،وتقديم النماذج الناجحة للمرأة.

كما يؤكد على ضرورة تخليق الإشهار، ووضع حد لظاهرة تشييئ المرأة،

واعتبار هذا الفعل فعلا تمييزيا ضد المرأة وحاطا من كرامتها.

كما يدعو إلى ضرورة انخراط وسائل الإعلام العمومية والخاصة والصحافة المكتوبة والإلكترونية في الدينامية السياسية والدستورية الجديدة التي أعطت للمرأة مكانة متميزة في المجتمع المغربي، والعمل على تحقيق المناصفة في التعاطي الإعلامي مع المرأة وقضاياها العادلة.

لجنة الثقافة والهوية والانسية المغربية والتنوع الثقافي

مشروع
تقرير لجنة الثقافة والهوية
والإنسية المغربية والتنوع الثقافي

المقدمة:

عرف المغرب خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمر العام 16 للحزب والمؤتمر المقبل17 المقرر عقده أيام 29 - 30 شتنبروفاتح أكتوبر 2017 تحولات متعددة الجوانب والأبعاد على الصعيدين الداخلي والخارجي تمثلت أساسا في الإصلاح الدستوري الذي أعلن عن توجهاته واختياراته الكبرى جلالة الملك في خطاب 9 مارس 2011، انخرطت فيه جميع الأحزاب السياسية لتجاوز مرحلة الربيع العربي، وما تلاه من إجراء انتخابات سابقة لأوانها في25 نوفمبر 2011 انبثقت عنها أغلبية نيابية وحكومية شارك فيها الحزب عن قناعة لإنجاح المرحلة ليجد نفسه فيما بعد مضطرا للخروج منها.

كما تتمثل هده التحولات الخارجية في بؤر التوتر السياسي والإثني والعرقي الذي خلفه الربيع العربي بعدة دول عربية وإسلامية وتزايد ظاهرة الإرهاب وصعود تيارات يمينية ذات توجه عنصري في بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الرئيس الأمريكي الجديد الذي جعل من الميز العنصري وكراهية اللاجئين، بما فيهم المسلمين، أساس حملته الانتخابية، بل ذهب البعض إلى ربط الإرهاب بالإسلام في غياب أي مواجهة حقيقية من طرف الدول الإسلامية لمكافحة هذا التوجه الجديد في المجتمع الدولي.

إن كل هذه التحولات الجديدة تفرض على حزب الاستقلال أن يستحضرها في المؤتمر العام 17 للخروج بمواقف حاسمة ومسؤولة، ذلك أنه عندما نتحدث عن الفكر المغربي، عن الثقافة المغربية، عن الهوية

الوطنية، عن الإنسية المغربية، فإننا نتحدث عن الدعامات الأساسية للدولة المغربية، نتحدث عن المرتكزات الرئيسية للمجتمع المغربية، نتحدث عن المبادئ الجامعة لحياة المغاربة وعيشهم سلوكا وممارسة.

من هذا المنطلق، حرص حزب الاستقلال منذ نشأته باعتباره الوريث الشرعي للحركة الوطنية، بفضل زعمائه وقادته ورواده، وفي مقدمتهم الأستاذ علال الفاسي رحمة الله عليه صاحب النقد الذاتي ورفيقه في الكفاح زعيم الوحدة الأستاذ المرحوم عبد الخالق الطريس الذي جعل الوحدة الوطنية فوق كل اعتبار عندما اختار إدماج حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال، حرص الحزب إذا على التشبث بالفكر التعادلي كمذهب استقلالي يستلهم منه الحزب مشروعه المجتمعي ناتج عن المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية المغربية والتفاعل مع الواقع المغربي وتطلعات المواطنين وانتظاراتهم وحاجياتهم، لا هو بالشرقي ولا بالغربي بعيدا عن أي نموذج جاهز مستورد من الخارج، الأمر الذي يفرض علينا، في ظل التحولات الجديدة الداخلية منها والخارجية، طرح التساؤلات التالية:

أي فكر مغربي يستجيب لمتطلبات المرحلة بأبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية في ظل العولمة التي أخذت أبعادا أخرى غير البعد الاقتصادي؟

أي ثقافة مغربية يتطلع إليها المغاربة في ظل التنوع الثقافي وصراع الحضارات بعدما وصل الفعل الثقافي المغربي إلى أزمة حقيقية؟

أي لغة يرتاح إليها المغاربة وتساعدهم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلاد والتواصل والبحث العلمي بعدما تمت دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية؟

هل سيظل المغرب متشبثا باللغة الفرنسية لتعزيز التبعية لدولة الاستعمار أم بإمكانه التخلص من اللغة الفرنسية كلغة الإدارة والتدريس والتعامل

لتصبح لغة التواصل والبحث العلمي إلى جانب اللغتين الإنجليزية والإسبانية انسجاما مع انفتاح المغرب على إفريقيا وأمريكا اللاتينية؟

إلى أي مدى استطاع المجتمع المغربي الصمود أمام الغزو الفكري الذي أملته متطلبات نظام العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والحضارية، خاصة بعدما تعالت أصوات نشاز تدعو إلى إلغاء جميع القوانين التي تحرم تناول الكحول وإباحة الإفطار العلني والمثلية وغيرها من السلوكات المنافية للدين الإسلامي والقيم الأخلاقية باسم الحرية الفردية؟

إلى أي حد تمكن الشباب المغربي من مواجهة الاستلاب الفكري الذي فرضته متطلبة انفتاح المغرب على الخارج على مختلف المستويات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والفكرية بعدما تم اختراق الشباب المغربي من طرف المنظمات الإرهابية لتجندهم في بؤر الموت بالعالم؟

كيف تعاملت الحكومة في تدبيرها للسياسة الثقافية مع أحكام الوثيقة الدستورية الجديدة وتوجهاتها واختياراتها التي جعلت من البعد الثقافي في شموليته دعامة أساسية لبناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون ومجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع، بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم في ظل وحدة وطنية وترابية متماسكة.

البعد الثقافي في الفكر الاستقلالي:

لقد احتلت المسألة الثقافية على الدوام حيزا مهما ومكانة متميزة في الفكر الاستقلالي منذ تأسيسه، ما دام قد نشأ على أسس ثقافية بالدرجة الأولى ليجعل من المقاومة الثقافية للغزو الحضاري والثقافي، معركة مصيرية عن طريق الجمعيات الثقافية والمدارس الحرة التي أنشأها الرعيل الأول من المجاهدين منذ سنة 1926 لمقاومة السياسة الاستعمارية ودفاعا عن الدين الإسلامي واللغة العربية عندما اعتبر الزعيم علال الفاسي، في

تقريره المذهبي أمام المؤتمر السادس لحزب الاستقلال المنعقد في يناير 1962 بالدار البيضاء، أن تأسيس حزب الاستقلال كان استجابة حضارية للأمة المغربية في وجه التحدي الحضاري والثقافي الذي مثله الاستعمار، عندما أكد أن الوطنية المغربية لم تكن إذن مجرد رد فعل لمقاومة الأجنبي، ولا مجرد تكتل مِؤقت كأنه تحالف ضروري لدفع الخطر الداهم، ولكنها استجابة شعبية عبأت كل قوى الشعب لتخوض سلسلة من المعارك لمجابهة التحدي الجسماني والايديولوجي بجميع مظاهره وتشكلاته، وبذلك فإن الوطنية المغربية ليست مرحلة من مراحل التاريخ المغربي، تزول بزوال الأسباب التي كانت هي رد فعل لها، ولكنها انبعاث لوجود مغربي بما يشتمل عليه من حضارة إسلامية.

في إطار هذا المنظور، حرص حزب الاستقلال على التحرك في الواجهة الثقافية لمواجهة قوى التفرقة والعنصرية والفساد الأخلاقي كما تجلى ذلك من خلال مناهضة الظهير البربري الذي كان عنفا ثقافيا ضد مقومات الهوية الثقافية المغربية وعلى رأسها الإسلام واللغة العربية ومواقفه الثابتة من القيم المجتمعية بما يضمن تحصين المجتمع المغربي ورد الاعتبار للثقافة الوطنية يجددها ويعيد بناء أسسها وينشرها بين المواطنين في وجه الاختراق الثقافي الذي مارسه الاستعمار، وذلك إيمانا منه بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون تنمية ثقافية متفاعلة مع محيطها ومتجدرة في أصولها، قادرة على النهوض بالإنسان المغربي وتحرير طاقاته الخلاقة والإبداعية. ذلك أنه إذا كانت الثقافة بمفهومها العام تعني مجموع المكونات الروحية والمادية والوجدانية والفكرية والقيمية والعرفية التي تفاعلت فيما بينها وشكلت أسلوب وطريقة للحياة التي تميز المجتمع، فإنها تشمل الفنون والآداب والتراث الحضاري ونظم القيم والمعتقدات والتقاليد.

ومن أهم مميزات الثقافة هو قدرتها على تحقيق التراكم وعلى التحول وفق مستجدات العصر، من خلال التفاعل مع المحيط الخارجي ومع الثقافات الأخرى.

ويعتبر حزب الاستقلال أن الثقافة تشكل إحدى الدعائم الهامة في المشروع المجتمعي، مما جعله يربط بناء مستقبل الأمة المغربية بمدى تحقيق نهضة ثقافية مغربية شاملة هدفها الارتقاء بالإنسان المغربي وتحصينه من الاستلاب أمام القيم الهدامة لبعض التيارات الوافدة من العالم الخارجي التي تستهدف طمس الهوية المغربية ونشر ثقافة الميوعة والانحراف والتيئيس والإباحية، وما يتطلب ذلك من ضرورة اعتماد نهضة ثقافية تتفاعل مع كل ما هو إيجابي في المحيط الخارجي مع التمسك بالخصوصية الثقافية المغربية حتى تشكل بالفعل الثقافة منبرا للتنوير والتجديد والاجتهاد في إطار التمسك بالثوابت الوطنية ومقومات القيم الاجتماعية المغربية بما يساهم في تقوية الشخصية الوطنية وحب الانتماء للوطن.

معركة حزب الاستقلال لحماية خصوصيات الثقافة المغربية:

حرص حزب الاستقلال، منذ نشأته، على الحفاظ على مقومات الثقافة الوطنية، من خلال معالجة مسألة الهجوم الاستعماري الغاشم على مقومات هويتنا الثقافية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وذلك انطلاقا من بلورة المشروع النهضوي للحركة الوطنية في المرحلة الأولى، لتتم إعادة بناء وتحديد مقومات الهوية الوطنية التي وقع عليها إجماع من طرف الزعماء والنخب الوطنية، حيث تميزت هذه المرحلة بتماسك وتناغم وعي الوطنيين بالهوية الثقافية للأمة ومقوماتها وأبعادها.

وتتمثل المرحلة الثانية في فترة ما بعد الاستقلال، ويمكن تسميتها بمرحلة القلق الحضاري، الذي تجلى من خلال كثرة الأيديولوجيات المهيمنة على عقول الشباب وتضاربها وتصارعها، كما عبر عن ذلك الأستاذ علال الفاسي في كتابه: التيارات الإيديولوجية في العالم العربي، بقولة:

«تؤذن كلمة التيار ببحر متلاطم الأمواج يعج بمختلف النزعات التي يهب ريحها شمالا وجنوبا، فيجعلها ركاما فوق بعض ثم يغطيها سحاب من الغواية أو الهواية فلا تكاد العين تنفذ إلى جوانبها لتعرف مورد كل تيار منها وأين ينزع وأين يتغيى».

وانطلقت المرحلة الثالثة مع انهيار الأنظمة الشيوعية وتدفق طوفان العولمة في كل الاتجاهات، مما أدى إلى ظهور مرحلة جديدة يمكن تسميتها بمرحلة الانفصام الحضاري، وتتمثل خصائص هذه المرحلة أساسا في تنامي التصدع والانقسام بين النخب إلى شرخ كبير خاصة حول مسألة الهوية، مما أدى إلى انتشار التطرف والإرهاب، وإلى حروب أهلية طاحنة وصراعات دموية واضطرابات سياسية في بلدان العالم العربي ونذر بصراعات دموية واضطرابات في البلاد العربية الأخرى .

الهوية الوطنية: تحديات ورهانات:

إن سؤال الهوية، باعتباره المنطلق المرجعي للحديث عن أي قضية وطنية مصيرية، ولاسيما قضية استشراف المستقبل والتخطيط لبنائه على أسس صلبة، فهذا الاستشراف يسائلنا قبل الخوض في رسم معالمه وأهدافه، من نحن؟ وما نريد أن نكونه في المستقبل؟ وهذا هو جوهر سؤال الهوية.

تجدر الإشارة في البداية إلى أن حصيلة ما كتب عن الهوية الإنسانية او الوطنية يختلف عن تحديدها المنطقي والفلسفي، لأنه يؤكد أنها ليست واقعا خارجيا أو موضوعيا كحوادث التاريخ، بقدر ما هي وعي بالذات، أي وعي «الأنا» بالتميز عن الغير، وعيا يتحدد في وجود مقومات ذاتية، متميزة بالثبات والاستمرار، بيد أن هذا إن كان متصورا بالنسبة للفرد منا فإنه لا يتصور بالنسبة للأمة أو للمجتمع إلا على سبيل المجاز. فالمجتمع مهما يكن متشبثا بمقوماته الذاتية التي تجسدها ثقافته، فإنه يخضع لحتميات التغيير والتطور اللذين لا يتوقفان كعقارب الساعة، ويتجهان إلى تغيير ثقافته تدريجيا، وبالتالي يحملانه على مراجعة منظوره إلى هويته، حسب المنعطف التاريخي الذي يمر به، بدليل أن الثقافة الوطنية التي نعتبرها المرآة العاكسة للهوية لا تنفصل هي كذلك عن تطور المجتمع أو تاريخه لأنها عملية تراكمية مستمرة، ومن تم يقال أن الثقافة حينما تعكس تطور مجتمعها وخصوصياته، فإنها تؤكد هويتها من جانب، وتجدد التعبير عنها من جانب آخر.

إن الثقافة حسب منظور حزب الاستقلال لا تنحصر في جيل معين وإنما تنتقل من جيل إلى آخر مع حدوث تغيرات سطحية أو عميقة في اللحظات التاريخية الحاسمة، ومن ثم فإن الهوية تتعرض خلال هذه التغيرات لمساءلات ومراجعات.

لقد عرف العالم منذ عدة عقود من السنين وما يزال، ثورات علمية وتكنولوجية غيرت مجرى واقعه، منها ثورة البيولوجيا الوراثية وثورة الحاسوب، وثورة تكنولوجيا الإعلام والتواصل عبر الأنترنيت، كما أننا نعيش ثورة جديدة أدت إلى ظهور مجتمع المعرفة. فالمعرفة البشرية بكل شعبها ومحتواها تتضاعف مرة كل عشر سنوات، علما بأن العالم حقق في العقد الماضي من المعارف العلمية أكثر مما حقق التاريخ البشري بأكمله، ويذكر في هذا السياق ما تحققه التكنولوجيا الإلكترونية من فتوحات باهرة، ذلك أن قدرة الحاسوب في نقل المعارف تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا، كما أن طاقة الأنترنيت تتضاعف في زمن أقل من ذلك، لقد اقترنت هذه الثورات التكنولوجية والعلمية بتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عالمية، تتمخض عن ظهور مجتمع إنساني جديد على أسس جديدة، لا يمكن أن يظل أي بلد في العالم بمعزل عنها. ويمكن اعتبار العولمة أحد هذه الأسس الكبرى التي لا مناص من التأثر بها، ومن بذل الجهد الأقصى في استيعابها والإفادة منها والتقليل من مخاطرها ولاسيما على الهوية الثقافية.

وهذا ما سيفرض علينا مراجعة المفاهيم المتعلقة بالهوية والإنسية والثقافة والحرية والوطن والدولة، ولاسيما ونحن نشاهد اليوم من مظاهر التغيير والتقدم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما يدل على أننا مطالبون بتدبير ما يحدثه الانتقال من اختلاف وصراع، وتغيير غير خاضع للقيم الوطنية ولا الانضباط معها، فهذا الانتقال يحمل في طياته آليات الهدم والبناء معا أو آليات الوحدة والالتحام، وظواهر التجزئة والانقسام.

إن حزب الاستقلال يؤكد على أهمية بروز المجتمع المدني في سياق تنامي التوجه الديمقراطي، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، وما استوجبه ذلك من تأسيس الآليات المؤسسة لحمايتها، والإقدام على المصالحة مع الماضي الذي عرف الكثير من الانتهاكات، والمصالحة بين مكونات الهوية المغربية كالأمازيغية والمصالحة الجهوية بالقضاء على التهميش بالنسبة لبعض الجهات المغربية، وهناك كذلك الإرادة الثابتة في ردم الهوة بين الرجل والمرأة وبلوغ المساواة بينهما إلى مداها البعيد، وهناك بروز مفهوم المواطنة الذي أصبح يعني في الأدبيات السياسية انبثاق علاقة جديدة بين المواطن والدولة، وكون هذه العلاقة التعاقدية أو التشاركية لا مجال فيها للتمييز العقائدي ولا الإثني ولا اللغوي.

وغير خاف على أحد أن أول من يتأثر بالتحولات الراهنة التي نعيشها الآن هو القيم الثقافية التي تعد المرجعية الأولى للهوية الوطنية، بل إن مفهوم الثقافة نفسها تشعب وتعدد، فقد أصبحنا نتداول مفاهيم جديدة عنها، من بينها ثقافة الحوار وثقافة التعددية، وثقافة الاختلاف وثقافة حقوق الإنسان وثقافة التنمية، فتجاوزت بذلك حدود ما نعتبره ثقافة حدية للهوية، إلى فضاء تنفتح فيه الثقافة على اللامحدود من دينامية التاريخ الإنساني، وبذلك يتأكد أن مراجعة الكثير من المفاهيم التي نأخذ بها بات أمرا حتميا، فهل يعتبر مفهوم الهوية من جملة هذه المفاهيم التي يجب مراجعتها؟

لا مناص من اعتبار كون الأمة ذات الهوية الحضارية هي من صنع تاريخها الذي تم خلاله انصهار مجموع أفرادها في ثقافة متجانسة، وأخذهم بمرجعية عقدية وأخلاقية لا تخرج عنها، مثلما لا تستطيع الخروج من موقعها الجغرافي، ولا مناص أيضا من اعتبار أن هذه الهوية لها أصول وامتداد، أي ثوابت وتمظهرات شتى، وأنه يجب التمييز بين هذه وتلك، لأن الأولى تتميز بالثبات والأخرى تتميز بالتعبير عن التجديد والإبداع. وإذا كانت ظاهرة الاختلاف بين الأجيال من الظواهر الصحية في حياة الشعوب،

فإنها لن تكون كذلك إلا إذا جمعت بين الحفاظ على الثوابت والانفتاح على المستجدات عن طريق تكييف أنماط التعبير والسلوك معها، على أساس الإبداع والتجديد.

ومما لا شك فيه أن تاريخ المغرب كما يراه الزعيم الراحل علال الفاسي يؤكد في كل منعطف من منعطفاته، ولاسيما ما يتصل منه بالعصر الحديث كون الشعب المغربي ظل كتلة بشرية متراصة الصفوف كلما واجهه تحديا من التحديات على الرغم من كون الاستعمار المتعدد الذي اخترق أرضه وهيمن على مقدراته على امتداد النصف الأول من القرن العشرين لم يزده إلا صلابة وإيمانا بهويته واستماتته في سبيل تحريره واستقلاله واسترجاع سيادته، وما يزال على نفس النمط لاستكمال وحدته الترابية، هذه هي الظاهرة الأولى التي ميزت الشعب المغربي. أما الظاهرة الثانية فتتجلى في المرونة التي تحلى بها في التكيف مع الحداثة والحفاظ على الأصالة، لاسيما بعد انفتاحه الحر على مستجدات العصر وتحولاته، فبقدر ما يبدو التعلق بالإنخراط في الحداثة، وحرص النخب الثقافية والسياسية على أن تصبح جزءا من العالم المتقدم في المجال السياسي ودسترة الحكم، وقيام دولة المؤسسات وفصل السلط وتوسيع مجال مشاركة الجماعات في تدبير شؤونها المحلية والإقليمية والجهوية والنهوض بأوضاع المرأة وتحريرها من بعض التقاليد البالية، بقدر ذلك يتأكد تعلق المغاربة بمؤسستهم الملكية وعقيدتهم الإسلامية ووحدتهم المذهبية والترابية واستلهامهم لموروثهم الذي يميز هويتهم الثقافية، بتعدد روافدها وخصوصياتها المحلية، وتمسكهم باللغة العربية لغة الإسلام وتراثه الخالد باعتبارها في مقدمة تلك الروافد والدفاع علي اللغة الأمازيغية التي أصبحت مدسترة الآن.

إن مكونات الهوية المغربية عند الزعيم الراحل علال الفاسي، وكما يؤكد ذلك الدستور، لها خمسة أبعاد وهي: البعد الإسلامي، البعد العربي، البعد الأمازيغي والبعد الصحراوي الحساني؛ كما أنها تتميز بغنى روافدها

الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية بالإضافة إلى تبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة في هذه الهوية وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

الإنسان المغربي رغم تأثره التاريخي بهذه الحضارة أو تلك، ورغم تحول لسانه من هذه اللغة إلى تلك فهو إنسان عاشق للحرية وميال إلى الاستقلال بذاته؛ لذلك اختار المغاربة أن تكون لهم دولتهم الإسلامية المستقلة في عز نفوذ الأمبراطورية العثمانية، وقبل ذلك رفضوا الخلافة العباسية في أوج امتدادها الجغرافي، كما رفضوا الخلافة الأموية في أبهى أيامها وقاوموا جميع الغزاة قبل الإسلام وبعده لأنهم لا يعترفون بغير العنصر المغربي العميق في اتصاله بالمحيط الأطلسي والمنفتح على حضارات البحر الأبيض المتوسط دون الخضوع إليها. ويؤكد علال الفاسي هذا المعطى التاريخي الثابت عندما يقول: «...والمغربي منذ كان، وفي كل أطواره التاريخية لم يقبل أن يكون تابعا لسلطة روحية خارج الوطن، فقد اعتنق المسيحية ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية، واعتنق الإسلام، ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية (...)، ولذلك المغرب الأقصى مع رغبته الدائمة في الاتحاد مع المغرب كله يمتاز بخاصية الحب لشخصيته والعمل على أن لا يكون تابعا حتى لإخوانه وأصدقائه».

التعدد اللغوي ومكونات الهوية الوطنية:

اللغة هي أكثر من أداة اتصال، فهي ليست جماع قواقع تختزن فيها التصورات والمعاني من أجل تجارة الحديث والكتابة، بل هي مسكن الكينونة الروحية والحضارية للأمة.

وبالتالي فالإشكالية اللغوية ترتبط بالإشكالية الكبرى للصراع الحضاري، وإشكالية الهوية الثقافية والإنسية الوطنية التي تعد اللغتان العربية والأمازيغية إضافة إلى الإسلام أهم مكوناتها.

ومن هنا كان الزعيم علال الفاسي يعتبر أن اللغة هي عماد كينونة الأمة ووجودها الحضاري وأساس حريتها واستقلالها، و كان يحلو له أن يردد عبارة المؤرخ والفيلسوف الفرنسي جوستاف لوبون: (إذا استعبدت أمة ففي يدها مفتاح حبسها ما احتفظت بلغتها).

وقد سمى حزب الاستقلال في أواسط ستينات القرن الماضي مشروعه التاريخي لتعريب التعليم بالمغرب (معركة المصير في سبيل إصلاح التعليم وتعريبه).

وهكذا لن نفهم أبعاد المسألة اللغوية ومحدداتها التربوية والسياسية والحضارية خارج تشكلها وسياقها التاريخي، وبمنأى عن تشكل ونشأة الحركة الوطنية .

اعتبر الزعيم الوطني والفيلسوف الإسلامي الكبير علال الفاسي أن الاستعمار الفرنسي كان تحديا حضاريا لنسقنا الحضاري العربي الأمازيغي الإسلامي أو ما سيسميه ابتداء من سنة 1968 بالإنسية المغربية. هذا التحدي الحضاري تمثل في اختراق ثقافي يرمي إلى هدم المكونين الأساسين لهويتنا الثقافية وذاتنا الحضارية وهما الإسلام واللغة العربية.

لقد تأسست الحركة الوطنية كجواب من الكيان الحضاري العربي الأمازيغي الإسلامي وجعلت منذ البداية في قلب اهتمامها ووعيها النهضوي الإشكالية اللغوية والدفاع عن اللغة الوطنية، تجلى ذلك، بالأساس، من خلال مظهرين أساسيين:

أولهما، إنشاء المدارس الحرة لتدريس اللغة العربية.

ثانيهما، تضمين مطلب تدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية واعتباره مطلبا أساسيا سواء في دفتر مطالب الشعب المغربي (1933) أو في المطالب المستعجلة (1936).

وهكذا تبلور الشق الرئيسي من المسألة اللغوية في أتون الصراع الحضاري الذي طبع تاريخنا الحديث في مرحلته الاستعمارية. وقد عبر عن رؤية الحركة الوطنية لهذه الإشكالية زعيم التحرير في كتابه (النقد الذاتي): (إن لغة التعليم يجب أن تكون واحدة، يجب أن تكون اللغة العربية، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربي الذي نتطلع إلى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته).

في هذا المقطع الدال نجد المسألتين الرئيسيتين اللتين تقوم عليهما الإشكالية اللغوية في منظومة التربية والتكوين بالمغرب الحديث: مسألة التعريب ومسألة الانفتاح على اللغات الأجنبية، وستضاف إليهما مسألة أخرى هي مسألة تدريس اللغة الأمازيغية وذلك في سياق تطور المجتمع المغربي ومواكبة السياسة اللغوية لهذه التطورات السوسيو سياسية وثقافية، سواء لدى الدولة أو الأحزاب الوطنية.

نستطيع أن نعبر عن المسألة اللغوية كما تمثلتها وحددتها الحركة الوطنية منذ البداية من خلال الأسئلة التالية:

ـ كيف نجعل من اللغة العربية لغة التدريس للمعارف الحديثة ولا سيما المعارف ذات الطابع العلمي والتقني ؟

ـ كيف نطور اللغة العربية ونؤهلها كي تكون لغة العلوم والتقنيات ؟

ـ كيف نعرب مختلف أوجه الحياة العامة ؟

ـ إلى أي حد يجب أن نستعمل اللغات الأجنبية ، أين نبتدئ وأين ننتهي؟

هذا هو محتوى الإشكالية اللغوية الذي سيهيمن على تفكير الحركة الوطنية والدولة في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي. لكن منذ بداية الستينات، تشكلت بنية اجتماعية جديدة هيمنت على النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي تتألف من التكتل بين قوى التقليدانية وقوى التبعية

الاقتصادية والثقافية، مما أدى إلى انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة، هذا التكتل السوسيو سياسي السائد. من مظاهر هيمنته الثقافية على المجتمع الانتصار للغة الفرنسية. وقد تجلت هذه السياسة اللغوية المنحازة إلى اللغة الفرنسية فيما عرف بخطة بنهيمة لإصلاح التعليم سنة 1965 .

والحق أن الدولة المغربية منذئذ لم تعد جادة ومنخرطة في قضية تعريب التعليم والإدارة والاقتصاد. لقد طبع موقفها التذبذب والتأرجح طوال الستينات والسبعينات فوقف تعريب التعليم عند المرحلة الابتدائية وانحصر في الطورين الإعدادي والثانوي في المواد الأدبية دون المواد العلمية وخلال هذه الفترة الطويلة عززت اللغة الفرنسية مكانتها وكانت لها الكلمة العليا في عملية الانتقاء المدرسي التي تفضي إلى الانتقاء والتراتبية الاجتماعية في إطار التوزيع اللامتكافئ لموارد التحكم الاقتصادي والسياسي والثقافي، ودعم وتقوية الطبقة السائدة بنخب إدارية مغربية مفرنسة. ولن تشرع الدولة المغربية في تعريب المواد العلمية بالتعليم الثانوي إلا منذ سنة 1983. إلا أن هذه العملية شابتها شوائب جعلتها بعيدة عن تحقيق الأهداف المتوخاة المتمثلة بالأساس في شمولية تعريب المواد الدراسية والمزاوجة بين التعريب وجودة التعلمات وعلى رأس هذه الشوائب عدم شمول التعريب للعلوم والتقنيات بالتعليم العالي، وعدم تعريب الحياة العامة خاصة الإدارة العمومية والخاصة، وعدم تعريب مواد علوم الهندسة والاقتصاد والتدبير بالسلك الثانوي.

لكن الموجة الجديدة مما دعي بالإصلاح التربوي التي دشنها الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000) ستشهد تراجعا وردة عن المشروع الوطني لتعريب التعليم وبدل أن يمتد التعريب إلى العلوم والتقنيات بالجامعة كما خطط لذلك الوطنيون الأوائل بدأ مسلسل جديد من النكوص والاستلاب اللغوي والثقافي وتهميش اللغتين الوطنيتين وقد ظهرت المؤشرات الأولية لذلك في نص الميثاق نفسه، فقد خصص الميثاق دعامته التاسعة لتدريس

اللغات بعنوان: تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية.

ورغم أن نص الميثاق يتحدث هنا عن ضرورة تعزيز اللغة العربية واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة. ورغم أنه يتضمن إعلانا عن النية لاستعمال اللغة العربية في تدريس العلوم بالجامعة حيث جاء فيه: (يتم تدريجيا، خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداغوجي على مستوى الجامعات باللغة العربية).

رغم ذلك كله نجد في نفس الوقت إشارات تدل على نية الدولة للتراجع عن تدريس العلوم باللغة العربية بالتعليم الثانوي: (في إطار هذا التوجه وحرصا على إرساء الجسور الصالحة واللائقة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، واعتمادا على توجيه تربوي قويم وفعال، وضمانا لأوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والمهني للمتعلمين، يتم تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية الأكثر تخصصا من سلك البكالوريا باللغة المستعملة في الشعب والتخصصات المتاحة لتوجيه التلاميذ إليها في التعليم العالي).

هذا المقطع الأخير الذي لا يتحدث إلا عن تدريس وحدات ومجزوءات باللغة الأجنبية هو الذي سيتم تفعيله دون الفقرات الأخرى الخاصة باللغة العربية التي ظلت حبرا على ورق، بل إن هذا التفعيل سيتجاوز النص حيث نجد ومنذ السنة الدراسية 2013 نزوعا إلى عودة تدريس المواد العلمية برمتها باللغة الفرنسية وليس فقط مجزوءات منها كما نص على ذلك الميثاق.

يتجلى ذلك بكل وضوح في النظام الجديد لما دعي بالبكالوريا الدولية والبكالوريا المهنية حيث تدرس فيهما العلوم باللغة الفرنسية.

لكن مسلسل دعم تدريس اللغة الفرنسية سيبلغ أوجه اليوم مع ما سمي بالرؤية الاستراتيجية 2015/2030 التي تدعي اتخاذها للدستور مرجعية أولى وللخطب الملكية مرجعية ثانية والميثاق مرجعية ثالثة ومع أن هذه

المرجعيات الثلاث تعطي كلها الأولوية للغتين الوطنيتين، حيث نجد مثلا في نص الدستور في فصله الخامس المخصص للغة والهوية الثقافية، بخصوص اللغتين الوطنيتين: (تظل العربية اللغة الرسمية للدولة وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها تعد الأمازيغية لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء). إلا أننا نجد هذه الرؤية الاستراتيجية تنحو منحى خطيرا فيما يتعلق بلغات التدريس حيث لا تكتفي بالتوصية بتدريس العلوم والتقنيات باللغات الأجنبية بل تتضمن دعوة إلى تدريس ثقافات وقيم أجنبية باللغة الأجنبية والمقصود هنا اللغة الفرنسية بالأساس، وذلك من خلال التوصية بإحداث شعب متخصصة في التعليم الثانوي التأهيلي في اللغات الأجنبية وآدابها وثقافاتها وحضاراتها. وقد جاءت التدابير ذات الأولوية التي هي بمثابة تنزيل أولي لهذه الرؤية الاستراتيجية لتنص بمنطوق صريح على إعطاء الأولوية للغات الأجنبية حيث خصص المحور الثاني من هذه التدابير ذات الأولوية للتمكن من اللغات الأجنبية وتم التشديد على أولوية تقوية التمكن من اللغات الأجنبية بالثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

وهكذا نجد اليوم بخصوص المسألة اللغوية في النظام التعليمي المغربي سواء على طاولة النقاش أو على كراسي القرار مقاربتين أساسيتين كلاهما ينتج الأفكار القبلية والعوائق المعرفية والقيمية التي تحول دون معالجة علمية واقعية لما تتضمنه الإشكالية من قضايا وأسئلة. مما ينجم عنه من ممارسات وقرارات فجة: المقاربة الأيديولوجية والمقاربة التكنوقراطية. فالمقاربة الأيديولوجية والمقصود بها حصرا وتحديدا الأيديولوجيا الفرنكفونية وريثة الأيديولوجيا الاستعمارية والتي تهدف إلى محاربة اللغة العربية بكل الوسائل بما في ذلك خلق تناقض وصراع بينها وبين اللغة الأمازيغية اللغة الوطنية الأخرى من أجل إضعافهما معا وهيمنة اللغة الفرنسية، تحمل هذه الأيديولوجيا نخب اقتصادية وسياسية وإدارية نمت

وتشكلت عقولها وعقلياتها في مناخ المدارس الفرنسية، وهي متشبعة بالقيم الثقافية الفرنسية.

أما المقاربة التكنوقراطية فهي مقاربة تجزيئية تختزل المشكل في بعده البيداغوجي وتغفل أبعاده الجوهرية الأخرى أي أنها تربطه فقط بجودة وفعالية التعلمات لكن الإشكالية اللغوية أكبر من ذلك فهي ترتبط بمقومات الوجود الحضاري.

ومن ثمة فهي لاتهم فقط تكنوقراطيي قطاع التربية الوطنية بل تهم كل فئات الشعب المغربي وتهم بالأساس وبالدرجة الأولى الفاعلين السياسيين الذين يعبرون عن توجهات قوى المجتمع والفلاسفة والمفكرين الذين يملكون النظرة الشمولية للمجتمع والحضارة والتاريخ.

هذه المقاربة هي أيضا مقاربة ستاتيكية حيث تنظر إلى المشكل خارج سياقه التاريخي فتعزل كل وضعية عن عمقها وسيرورتها وتحولاتها وبالتالي فهي تطرح الإشكالية اللغوية اليوم كإشكالية وليدة اللحظة الراهنة لا علاقة لها بمنشئها في الفترة الاستعمارية ولا علاقة لها بما طرح على الفاعلين السياسيين والتربويين والنخب المثقفة من أسئلة وتحديات في الحقب السابقة، حتى تنقطع الصلة مع جذور القضية المتمثلة في كفاح الشعب المغربي من أجل استقلال ثقافي ولغوي .

هاتان المقاربتان، وهما وجهان لعملة واحدة حيث توظف المقاربة الأيديولوجية الفرانكفونية في صراعها ضد اللغة العربية والفكر الوطني المقاربة التكنوقراطية، تهيمنان على النقاش العمومي الحالي حول الإشكالية اللغوية، وتنشران كثيرا من المغالطات والادعاءات التي تنحرف عن بالإشكالية عن سياقها الذي طرحتها من خلالها الحركة الوطنية .

يدعي أنصار المقاربة الأيديولوجية أن المغرب يعرف تعددية لغوية وأن الفرنسية تتكلمها فئة من المغاربة لإدراج الفرنسية في هذا التعدد اللغوي

في حين أن المجتمع المغربي يقوم في بنيته اللسانية على الثنائية اللغوية: العربية بلهجاتها المختلفة والأمازيغية بلهجاتها المتعددة. فضلا عن ذلك فعلم الاجتماع اللغوي يحدد مفهوم اللغة الوطنية باستعمالها من طرف جماعة لغوية متجانسة وثابتة في مختلف السياقات التواصلية اليومية وليس من طرف أفراد متناثرين في سياقات متباعدة.

يزعمون أن اللغة الفرنسية لغة عالمية ولغة علوم وتقنيات في حين نجد أن اللغة العربية أكثر عالمية وانتشارا من اللغة الفرنسية فهي رابع لغة عالمية من حيث الاستعمال وكثير من الدول تدرسها في مدارسها الثانوية وآخرها تركيا التي قررت إجبارية تدريس اللغة العربية في مدارسها الابتدائية انطلاقا من السنة الدراسية القادمة، وأما اللغة الفرنسية فهي في تراجع مستمر وتحتل الرتبة الثامنة متخلفة وراء العربية بمراحل.

أما كونها لغة العلوم والتقنيات فهو ادعاء باطل. فقد أصبحت اللغة الفرنسية متخلفة في العلوم لا تتفوق على العربية في شيء من ذلك، لهذا نجد الجمعيات العلمية بفرنسا بما في ذلك أكاديمية العلوم الفرنسية والجامعات الفرنسية تنشر معظم مجلاتها وبحوثها باللغة الإنجليزية لأن كل المصطلحات العلمية والتقنية هي إنجليزية وإذن فاللغة العربية واللغة الفرنسية في نفس الوضعية من حيث تدريس العلوم هما مجرد لغتين للتواصل وتوصيل المعلومة أما الاصطلاح العلمي فأصله اللغة الإنجليزية.

ومن المغالطات التي ينشرها التكنوقراطيون والفرانكفونيون أن اللغة العربية صعبة عسيرة على التعلم، وأن ذلك يؤثر في التعلمات لكنهم ينسون أن مجتمعات عربية لغتها التدريسية الأولى هي اللغة العربية تحتل رتبا على الصعيد الدولي لا بأس بها في مجال التعليم، وينسون أن أكثر المجتمعات الإنسانية إنتاجا للتميز التربوي على الصعيد العالمي تعد لغاتها الوطنية التي لا ترضى عنها بديلا في التدريس من أعقد وأصعب لغات العالم إطلاقا ولا تقاس بها اللغة العربية في هذا المجال : اللغات الصينية واليابانية والكورية.

يزعمون أيضا أن اللغة العربية ليست هي اللغة الأم، وأن اللغة الأم هي الدارجة وبالتالي فهي أجنبية على الطفل المغربي وقد فاتهم أن الدارجة هي لهجة وليست لغة، فتعريف اللسانيات للهجة أنها نسق من العلامات والقواعد يندرج ضمن نسق أعلى منه هو نسق اللغة، وأنها تنفصل عن تلك اللغة وتصبح لغة قائمة الذات عندما لا يتفاهم، ولو تفاهما جزئيا، متكلموها مع متكلمي لهجة أخرى تنتمي إلى نفس اللغة أو مع متكلمي اللغة ذاتها. والحالة أن المغربي الأمي يفهم فهما تقريبيا متكلمي اللغة العربية أو متكلمي اللهجات العربية الأخرى، وقد ذكر ذلك الزعيم علال الفاسي ذات مرة: (وينقل جوستاف لوبن من كلام بركها رد ما يلي وتجد اختلافا كبيرا في لهجات اللغة العربية العامية أكثر مما في أية لغة أخرى على ما يحتمل ولكن لا يصعب عليك أن تفهمها جميعها إذا تعلمت إحداها. وأعظم فرق كما أعلم هو مابين لهجة المغاربة في مراكش ولهجة الأعراب في مكة والحجاز ولكن هذا الفرق لا يزيد عن لهجة فلاحي سواب (جنوب ألمانيا (عن لهجة فلاحي سكسونية (شمال ألمانيا)).

وبالتالي فاللغة العربية هي اللغة الأم للأطفال المغاربة الذين تنطق أمهاتهم باللهجات العربية المغربية ونسبتهم حسب الإحصائيات الأخيرة حوالي 73 %.

وتعريف اليونسكو نفسه يصب في هذا الاتجاه حيث تحدد اللغة الأم باعتبارها اللغة التي يتعلمها أول ما يتعلمها الطفل أو مستوى من مستوياتها والدارجة هي مستوى من مستويات اللغة العربية.

هؤلاء لا يهمهم مستقبل الطفل المغربي بل ما يهمهم هو هيمنة اللغة الفرنسية حيث يريدون القضاء على اللغة العربية التي تنافس اللغة الفرنسية وتتفوق عليها في المكانة العالمية وتتوفر على رصيد ثقافي أغنى مما توفر عليه اللغة الفرنسية فإحلال العاميات العربية والأمازيغية بثقافتها الشعبية الفولكلورية يخلق خصاصا في الموارد الثقافية المكتوبة التي تحتاجها المنظومة التعليمية مما يفتح الباب أمام اللغة الفرنسية وآدابها وثقافتها وقيمها.

إن الإشكالية اللغوية في منظومة التربية والتكوين بالمغرب هي اليوم في قلب الصراع بين القوى الوطنية الديموقراطية وقوى التبعية الاقتصادية والسياسية السائدة وبالتالي يرتبط هذا الصراع بإشكاليات مصيرية أخرى: إشكالية الهوية الثقافية وإشكالية الانتقال الديموقراطي، حيث ينتظر القوى الوطنية الديموقراطية معركة مصير تاريخية جديدة من أجل الحفاظ على هويتنا الثقافية ومن أجل إنجاح مسار الانتقال الديموقراطي.

الإنسية المغربية بين الحداثة والأصالة.

كان هدف التحدي الحضاري الاستعماري هو الإطاحة بمقومات الهوية الثقافية المغربية من أجل إحلال محلها مقومات ثقافته وحضارته من هنا كانت مسألة الإنسية الثقافية للأمة على رأس أولويات وانشغالات الحركة الوطنية،

وهكذا نجد علال الفاسي مبكرا في كتابه «الحركات الاستقلالية» يتحدث عن بعد أساسي للهوية المغربية يتمثل في الانتماء للحضارة العربية الإسلامية:

(وهكذا نجد في تاريخ المغرب القديم صراعا مستمرا بين نفوذي العائلة اللاتينية والعائلة التي تسمى اليوم بالعربية والتي تتركب ذهنيتها من مجموع تأثيرات الحضارة المغربية واليونانية والسامية، ولكننا نجد أن النصر كان دائما حليف هذه الحضارة العربية التي تكون الأساس الأصيل لحضارة البحر الأبيض المتوسط، ذلك الأساس الذي لا يعنى بالمادة بقدر ما يعنى بالروح، وذلك ما يساعد على تكييف الذهنية المغربية على مركب هذا الأساس الذي يحس بالقرابة الأصيلة بينه وبين سائر أنحاء العالم العربي) الحركات الاستقلالية في العالم العربي

مسألة الهوية التي طرحها علال الفاسي بتفصيل وعمق في كتابه (النقد الذاتي) تحت مصطلح النموذج النفسي، نظر إليها من خلال صراع الحضارات والتحدي الحضاري الغربي:

(ونحن اليوم بأرضنا ونموذجنا النفسي إزاء الأزمة التي تعرض عادة أثناء هجوم نماذج نفسية أجنبية) النقد الذاتي.

(حينما تهاجم أمة فاتحة أمة مفتوحة لا يقع الصراع بين كتلتين بشريتين فقط لا يقع صراع بين كتلتين بشريتين فقط، ولكن يقع الصراع بين نموذجين إنسانيين ، وبين شعاعين أرضيين، كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر ولن يكون الفاتح القوي في هذا الصراع أقوى بعدا عن الخطر من الضعيف المفتوح لأن النماذج لا تعرف الحدود الأرضية كما قلنا، ولكنها تدافع عن كيانها المتحد بكيان الأرض) النقد الذاتي.

النموذج النفسي للأمة المغربية كما حدده علال الفاسي في كتابه (النقد الذاتي) وهو الوجه الروحي (الثقافي) للهوية الوطنية يتمثل بالأساس في الدين واللغة والثقافة.

في فترة ما بعد الاستقلال أي فترة الموجة الثانية للتحدي الحضاري الغربي سيصيب الخطاب الهوياتي للنخب الوطنية تصدع كبير ينتج عنه ثلاثة تصورات متضاربة:

أولا، التصور الذي حافظ على منظور الحركة الوطنية للهوية الثقافية وهو تصور وطني منفتح على البعد الإنساني؛

ثانيا تصور متأثر بالاختراق الثقافي مستلب تابع للرأسمالية أو الشيوعية ويقول بالهوية المفككة أو اللاهوية باسم الذوبان في هوية إنسانية وهمية؛

ثالثا تصور منغلق على الذات يقول بهوية متوحشة ترفض الآخر باسم الدين.

حزب الاستقلال بقيادة الزعيم علال الفاسي واجه هذه الوضعية التي تتهدد من جديد كيان الأمة الحضاري لكن بأيدي وعقول من الداخل متشبعة بقيم وأفكار أجنبية.

وقد كان إبداع علال الفاسي لمفهوم الإنسية المغربية في نهاية ستينات القرن الماضي جوابا على هذا الانقسام والتصدع حول مسألة الهوية الذي وسم مرحلة ما بعد الاستقلال

يربط علال الفاسي ربطا جدليا الإنسية بالثقافة، يعتبرها تتجسد في أعمال الفلسفة والتصوف والبطولة والفنون أي في الأشكال الرمزية للثقافة كما يعبر كاسيرر لكن مزيتها تتمثل في أنها تتغيى إدراك الجوهر الإنساني فحيثما توجد ثقافة تتغيى عكس وتجسيد المثل والقيم الإنسانية هنالك الإنسية وبالتالي فالإنسية ظاهرة عالمية وكونية:

(لهذا كان كل شعب، وكل شخص إنسانيا بمقدار ما يحاول أن ينتج في ذاته من هذا المثال، أي أن يكون نموذجا لا يفنى) الإنسية الإسلامية في كتاب النشأتين.

عن كل الثقافات الخاصة تعبر الإنسية عن نزعتنا التي تجعل نشاطنا يحقق الشخصية المثالية للإنسان) الإنسية المغربية

يعتبر علال الفاسي أن الإنسية المغربية جزء من الإنسية الإسلامية تجسد من خلالها خصوصيتها وشخصيتها الثقافية المستقلة وأنها ملك مشاع للأمم كلها لكونها احتوت على إنسيات عربية وعجمية بحسب معطيات كل أمة وكل جنس، والتعرف إلى كل واحدة منها سبيل إلى معرفتها في جملتها، ذلك أن خصوصية الإنسية المغربية هي نتيجة لتاريخها وتراثها في مرحلة ما قبل الإسلام الذي تفاعل مع الدين الحنيف وما صاحبه من قيم وموارد ثقافية وعلى رأسها اللغة العربية، كما عبر عن ذلك الأستاذ علال الفاسي في كتابه: الإنسية المغربية: «والمغرب كأمة مسلمة لها في جاهليتها من التطور الحضاري ما يعطيها الحق بأن تطالب بإنسيتها قبل الإسلام، التي تجلت في كفاح ملوكها للحفاظ على الجنس والقومية ، ونضالها الدائم للذين يحاولون احتلالها، وفي هذا التعشق الكامل للحرية الذي جعل من شعبنا

شعب الأمازيغ، وفي حسن تقبلها للتعاون مع فينيقية والامتزاج بها، وفي بوكاس ويوجورثا وحنبل، وفي القديس أوغستان والكاهنة ما مهد الطريق لطارق وأمثاله من أبطال المغرب والمسلمين».

وخلاصة القول أن الإنسية المغربية عند علال الفاسي ليست شيئا آخر سوى الهوية الثقافية المغربية التي لها أربعة أبعاد : البعد الإنساني والبعد الإسلامي والبعد العربي والبعد الأمازيغي وتقوم على ثلاثة مكونات الدين واللغة والتراث وتحمل ثلاثة قيم إنسانية كبرى : الحق والخير (الطيبوبة) والجمال وتتجسد في ثلاثة مظاهر : الفكر والبطولة والفن .

ويمكننا أن نستنبط خمس دلالات أساسية لاستعمال علال الفاسي لمفهوم الإنسية المغربية للدلالة على الهوية الثقافية للأمة، وذلك من خلال:

- استعمال علال الفاسي مفهوم الإنسية المغربية وربطه بالإنسية الإسلامية ليدلل على أن المغرب ينتمي إلى الحضارة الإسلامية؛

- إن الحركة الإنسانية التي قامت عليها الحداثة لا تنحصر في أوربا وأصولها اليونانية والرومانية ولكن لكل أمة إنسيتها وبالتالي نموذجها الحداثي؛

- إن الإنسية الإسلامية تتجلى في المغرب عبر الإنسية المغربية فالإسلام يتأقلم في هذه الأرض المغربية مع خصوصيتها وفرادتها؛

- اعتبر علال الفاسي الفلسفة العقلانية في المغرب التي أنتجت مفكرين كان لهم الدور الرئيسي في إيقاظ أوربا من سباتها وانطلاق عملية التحديث والحداثة وعلى رأسهم ابن رشد؛

- انفتاح وانتماء الإنسية المغربية إلى الإنسية الإنسانية وإلى القيم الإنسانية العظيمة قيم الحق والخير والجمال أي إلى الأسس السليمة التي تقوم عليها الحداثة: العقلانية، العلم، الحرية الديمقراطية التطور الذاتية الوجدانية.

التنوع الثقافي:

تعتبر الثقافة إحدى مقومات الهوية بالنسبة لأي مجتمع، وتتشكل من المكونات الروحية والفكرية والأدبية والفنية التي تختلف من كيان لآخر أما التنوع الثقافي فيهم اتساع الثقافة البشرية بسمة التنوع والاختلاف، ذلك أن الحضارة الإنسانية منقسمة إلى فعاليات متنوعة، تتمثل في تنوع وتعدد المعتقدات وقواعد السلوك واللغة والدين والقانون، والفنون، والتقنية، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والنظم الاقتصادية والسياسية.

إن الاختلاف من حيث هو ظاهرة عامة جعلها الله عز وجل سنة في خلقه وآية يظهرها في جميع مخلوقاته كما يقول تعالى: «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات لقوم يعلمون» (الروم آ 622)، «ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما أتاكم» (المائدة 48) وهذا الابتلاء كما برء بعض المفسرين يتجلى في عدة أمور.

أولها: تبادل الأخذ والعطاء، والثاني التعاون والتآزر.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مصطلح التنوع الثقافي نشأ في سياق معين اتسم بتنامي تعرض الكثير من الثقافات البشرية إلى التراجع، والاضمحلال، والإقصاء وأحيانا الزوال، في الوقت الذي بدأت فيه ثقافات أخرى معينة تنتشر بسرعة على حساب الثقافات المتراجعة، وبدا أن بعضها بدأ يفرض هيمنته على نحو يهدف إلى سيادة الثقافة الواحدة ومنحها طابع الكونية.

غير أن التشبث بالهوية والخصوصية المحلية لا يعني الانغلاق والتقوقع -كما يدعي البعض- ذلك أن معظم المجتمعات تعمل على الانفتاح على الثقافات الأخرى في إطار التعايش والتثاقف والإيمان بالحوار والحق في

الاختلاف، إذ لا وجود لثقافة راقية وثقافة منحطة فلكل ثقافة عبقريتها الذاتية، وغناها المتميز إضافة إلى أن هذه القيم والمبادئ رسختها العديد من المواثيق، والمرجعيات الحقوقية الدولية، «كالإعلان العالمي للتنوع الثقافي» الذي أصدرته اليونسكو سنة 2001 والإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي» الذي أصدرته الإيسيسكو سنة 2004.

ويمكن القول إن المغرب يعتبر نموذجا متميزا لهذا التنوع الثقافي، ذلك أن تاريخه الزاخر وتراثه العريق مستوحيان من ينابيع مغربية أصيلة وروافد متداخلة متعددة، وإن اختلفت مصادرها وينابيعها، وتباينت لغاتها وألسنتها من عربية وأمازيغية، وحسانية، وعبرية، في فسيفساء متناغمة، منسجمة ومتلاحمة من جهة أسندتها العديد من النصوص، والوثائق، وأمهات الكتب والمخطوطات والأشعار، والآداب، والفنون، والعلوم التي أبدعها كتاب فلاسفة وعلماء وشعراء، ومؤلفون مغاربة متنوعو المشارب الثقافية أقاموا واستقروا أو ولدوا وترعرعوا في هذا الربع الأقصى من الشمال الإفريقي، هذا دون أن نغفل المعالم التاريخية، والمآثر العمرانية، والقلاع الحصينة والدور والقصور، ودور العبادة والبساتين والحدائق الغناء، فضلا عن العادات والتقاليد المغربية الحميدة التي تأصلت في أعراف وذاكرة الشعب المغربي في مختلف مناحي الحياة هذا التنوع أثمرته روح اجتماعية واحدة أساسها التعايش والترابط المشترك، والائتلاف ونفي الإقصاء والتهميش، مما اكسب المغرب غنى ثقافيا متنوعا سواء أكان لغويا أو قبليا.

لقد آمن حزب الاستقلال على الدوام أن التنوع الثقافي يقوم على أساس المساواة الكاملة بين الشعوب، واحترام الاختلاف بينها والنظر إلى هذا الاختلاف باعتباره مصدر غنيا لا يحول دون التفاعل، وتبادل الخبرات، ومن ثمة الحفاظ على العلاقة الحوارية بين المحلي والعالمي، الخاص

والعام، وذلك في المدى الذي تغتني به العلاقة بين كل الأطراف من دون تمييز أو تراتب، بل من منظور شامل، إنساني ونبيل، ومن خلال قيم ومبادئ صاغها كثير من المفكرين، وفي مقدمتهم الصوفي الشهير محي الدين بن عرابي عندما قال:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي
إذا لم يكن ديني إلى دينه داني
لقد صار قلبي قابلا كل صورة
فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف
وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أني توجهت ركائبه

فالحب ديني وإيماني.

لقد دافع حزب الاستقلال عن تنوع ثقافي في ظل الهوية الثقافية، في ظل الإنسية المغربية، يدافع عن جدلية التعدد والوحدة في ثقافتنا، عن تعددية ثقافية منتظمة في ثقافة وطنية واحدة حيث تعبر كل التنوعات الثقافية عن الهوية الواحدة الموحدة، وتصب كل الثقافات الفرعية في الثقافة الوطنية الواحدة، بعيدا عن أي اختلاف إثني أو عرقي فالمغاربة عنصر واحد من أصول متعددة أهمها الأصلان العربي والأمازيغي بعيدا عن منظور العولمة الثقافية.

أي مجتمع نريد؟

إذا كان المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية ونمط عيش أبنائه مقياسا لمدى تقدم الدولة أو تخلفها ومؤشرا لمستوى التنمية المنشودة، فلابد من التساؤل عن طبيعة المجتمع الذي نريد بناءه ويستجيب لتطلعات وانتظارات وخصوصيات أبنائة في ظل التحولات

الداخلية والخارجية المتسارعة حتى نكون في مستوى متطلبات المرحلة التي تقتضيها المكانة المتميزة للمغرب بين الأمم، سواء على مستوى المعرفة المطلوب تعزيزها أو على مستوى القيم المطلوب ترسيخها أو على مستوى التضامن المطلوب إعادة تكريسه.

من أجل توطيد صرح مجتمع المعرفة:

أصبحت المعرفة هي المصدر الرئيسي والمؤثر والفاعل في سلوكات الأفراد والجماعات، ومن ثمة برز مفهوم مجتمع المعرفة ليدل على أهمية نشر المعرفة العلمية بين الأفراد من أجل حسن انخراطهم في تنمية المجتمع.

لقد كان علال الفاسي سباقا إلى الدعوة لنشر المعرفة بين عموم الشعب لتغيير الذات وتغيير الواقع وخصص للموضوع فصلا من كتابه (النقد الذاتي) دعاه (تعميم التفكير) مما جاء فيه:

إن الأمة التي تفكر وتنتج نبغاء التفكير هي الأمة التي تستطيع أن تحقق التجاوب الديمقراطي بين الحاكم والمحكوم والانسجام الكامن في علاقة كل منهما بالآخر لأن الفكر هو الميزان القسط ، وبذلك فهو وحده الذي يقدر على حفظ التوازن بين عناصر الشعب ، ويقضي على كل فارق اصطناعي بين طبقاته . إن تعميم التفكير في الأمة هو سبيل نهوضها وتحريرها كما جاء في كتاب (النقد الذاتي) للأستاذ علال الفاسي.

وقد أجملت اليونسكو في أحد تقاريرها الأسس التي يجب أن يقوم عليها مجتمع المعرفة في عشرة أسس هي كما يلي:

1 ـ أن مجتمعات المعرفة مصدر للتنمية وأن حرية التعبير هي حجر الأساس.

2 ـ تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة على المعرفة

الشبكية.

3 ـ التعليم هو القيمة الأساسية في مجتمعات المعرفة، بالإضافة إلى أهمية توفير المعرفة.

4 ـ التعليم الأساسي للجميع والتعليم للجميع مدى الحياة من بين الأسس الرئيسية لمجتمع المعرفة.

5 ــ تطوير التعليم العالي مسألة أساسية في بلورة مجتمعات المعرفة.

6 ـ عقد الصلات العضوية بين البحث العلمي والتنمية واستكشاف حدود العلم الجديدة.

7 ــ نشر الثقافة العلمية بين الجماهير.

8 ـ أهمية الالتفات إلى موضوع المخاطر والأمن البشرى في مجتمعات المعرفة، لأن المعرفة قد تكون مصدراً لأفكار جديدة (تراجع هنا نظرية عالم الاجتماع الألماني «إيرليس بك» في كتابه مجتمع المخاطر.

9 ـ ضرورة الحفاظ على المعارف المحلية والأصيلة والحرص على الحفاظ على التنوع اللغوي.

10 ـ وضع سياسات ثقافية لإتاحة المعرفة للجميع.

غير أن واقع عدم تفعيل حق الوصول إلى المعلومات كما هو منصوص عليه في الدستور، يضعف مسار فاعلية الإنتاج المعرفي لدى المفكرين المغاربة ويكرس، هذا الوضع الذي يبقى بعيدا عن طموحات الشعب المغربي للوصول إلى المستوى الثقافي المنشود، وبالتالي خلق فراغ على مستوى تجديد الفكر الثقافي لدى الشباب المغربي الذي يمر من مرحلة التطور الفكري التاريخية يسائل الهوية ويعيد تشكيل مواقفه أمام ضعف التأطير الفكري والثقافي لوعي الشباب المغربي حتى يكون في مستوى

النمط الجديد للتأطير الثقافي كما عبر عن ذلك الأستاذ علال الفاسي في نظرية تأصيل الحداثة والمساهمة بقوة في وضع رؤية أكثر حكمة في تنمية الوعي الثقافي المتحرر من التقليد السلبي والمحصل من التبعية العمياء ذلك أن قدرة علال الفاسي العلمية المنسجمة مع إيمانه جعلته سباقا إلى وضع الأسس العلمية الصلبة لتحسين الثقافة المغربية من التبعية إلى الخارج بالتنظير لما سماه بالإنسية المغربية ويؤصل بذلك تفرد المغرب عن أي تبعية فكرية عندما رفض علال الفاسي بأن تكون السلفية مرادفا لغير العقل ورفضه لاحتكار العقل من قبل المصادر الغربية من أجل إتاحة المجال أمام انطلاق الأجيال الشابة لإبداع حلول الرقي بالمجتمع دون عقد النقص المرتبطة بالهوية، ذلك أن تنظير الأستاذ علال الفاسي لم يشمل فقط العمل على عقد مصالحة بين الشريعة والعقل الفكري الإصلاحي وإنما امتد لخلق مفاهيم تتجاوز ثنائية الصراع الذي قام بين الإشتراكية والليبرالية وقدم للشعب المغربي مشروع التحرر الفكري ومارس نكران الذات لبناء الوطن.

إن التحديد سلم القيم الفكرية هو بالضرورة تحديد متجدد يتفرع عن منظومة القيم الإنسانية العليا التي توج الإسلام وجودها في رسالته وأمر المسلمين بتعزيزها في سلوكهم حسب القيم المتفق عليها داخل المجتمع.

علينا أن نستثمر قدرة الزعيم علال الفاسي كمفكر إرث قيمي ثمين في الدفع بالطاقات الفكرية لإنقاد القيم المجتمعية، ثقافة وسلوكا وممارسة من أجل الاستجابة لحاجات المجتمع والتفاعل مع حركيات الشباب المغربي والنجاح في مهن المحافظة على الهوية المغربية بشكل منسجم مع مكتسبات الحداثة على أساس وضع قيمة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية في أولوية الخطاب الثقافي والممارسة الفكرية وإعطاء قيمة التنوير مدلولها

الحقيقي باعتبارها المفتاح لمواجهة إشكالات الهوية حتى يتمكن الشباب المغربي من اختيار هويتهم الإسلامية بنقاش واع في ظل الواقع الذي خلفه الفراغ على مستوى التعليم والتأطير الفكري والثقافي والنزيف المخيف الذي يشهده المغرب في طرفي الهوية: طرف التشدد ببعديه سواء الديني أو العرقي، أو الانحلال الناتج عن ضعف الأجوبة وفراغ فضاءات النقاش العمومي من التأطير المسؤول الذي يوازن بين الحرية والمسؤولية بعدما استطاع الزعيم علال الفاسي مواجهة واقعه المتخلف بدعوته بالحرية واحترام الوعي وحق الفرد في الاختيار بمرجعية الإسلامية، ذلك أن القدرة على استثمار مفهوم التنوير الديني ستؤكد على أصالة وخلود رسالة الإسلام في تصدير الهوية الوطنية، بما يضمن استعادة ثقة المجتمع.

من أجل مجتمع القيم لضمان الأمن الروحي:

يعيش المجتمع المغربي مرحلة استهتار بالقيم تتمثل أساسا في وضعية تفكك لروابطه وانحلاله الخلقي وانهيار لمنظومته القيمية والتربوية وتداعي قيم الخير مقابل إشاعة قيم الشر وتفشي مظاهر النصب والاحتيال والسرقة والاختلاس والرشوة والإثراء غير المشروع وحالات الخوف وعدم الأمن والاطمئنان وعدم احترام الناس لبعضهم البعض والاعتداء على حقوق الغير وغيرها من الحوادث والآفات الاجتماعية التي لا تزداد إلا انتشارا في المجامع المغربية من قبيل الاعتداء الجنسي والانتحار والتعاطي للمخدرات وجعل التسول مصدرا للعيش وغيرها من المظاهر المشينة التي أصبحت تدعو للقلق وتقتضي ثورة اجتماعية حقيقية ضد مكامن الخلل التي تعتري الواقع الاجتماعي المغربي وذلك من أجل ضمان الأمن الروحي.

وهذا ما يدفعنا اليوم إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا

الانهيار القيمي؟ وعوامل انحطاط القيم لدى المغاربة؟ والتحولات التي طرأت على شخصية الفرد المغربي وسلوكاته؟ وتحديد المسؤولية عن أزمة القيم داخل المجتمع المغربي؟

فهل هذا يعود إلى تراجع دور الدولة ومؤسساتها باعتبارها المسؤولة عن تحديد وتسويق النموذج التربوي والثقافي والفكري والديني والقيمي لما يجب أن يكون عليه المجتمع؟ أم أن الأسرة المغربية قد تخلت هي أيضا عن دورها في التنشئة الاجتماعية السليمة إلى جانب المدرسة والجامعة والمحيط الاجتماعي؟، ذلك أنه إذا كانت القيم هي من نتاج القلب البشري مصدرها ومنبعها بالأساس يتمثل في الديانات بالدرجة الأولى والفنون الجميلة الهادفة بالدرجة الثانية. فإن المعرفة بدون قيم قد تؤدي إلى بربرية تدعمها العلوم والتقنيات تبقى بعيدة عن خدمة المجتمع.

لهذا، سعى حزب الاستقلال على الدوام إلى بناء مجتمع المعرفة والقيم في نفس الوقت، ذلك أن اقتصاد المعرفة، أي الاقتصاد الذي يوظف العلوم والتكنولوجيات من أجل مزيد من الإنتاج والوفرة، يجب أن يكون في نفس الوقت اقتصادا قائما على الأخلاق وليس اقتصاد دعه يعمل دعه يمر، القائم على منطق نسق السوق الذي لا يستند على أسس أخلاقية .

سعى حزب الاستقلال إلى تحصين القيم وبناء مجتمع تحضر فيه القيم الإسلامية بكل معنى الكلمة التي أجملها علال الفاسي في هذه القولة:

(إن قيمنا الإسلامية هي العدل والمحبة والإخاء والسلام والمساواة والبذل والإيثار والجد والعمل والنظام والدرس والفكر، فهل يراد بنا أن نعوض هذه القيم بتطاحن بين الناس ، وحرب دائبة، وتنافس في الهدم، وطغيان لرأس المال، وتجاوز العمل ؟).

مجتمع التضامن:

هذا المجتمع الذي يجد فيه المواطن ذاته عندما تسود فيه قيم التكافل والتآزر والتعادل الاقتصادية والاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الحقة ومقومات العيش الكريم والديمقراطية التشاركية، عندما تذوب فيه الفوارق الاجتماعية والطبقية وتنمحي فيه مظاهر الفساد الإداري والانتخابي واقتصاد الريع والامتيازات، عندما تسود فيه مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، عندما تسود فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما هو متعارف عليها دوليا بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، عندما تعطى فيه سياسة تخليق الحياة العامة مدلولها الحقيقي، عندما يتم فيه القضاء على الآفات الاجتماعية التي لا تزداد إلا انتشارا في المجتمع المغربي، عندما تزول فيه مظاهر التمييز والمحسوبية والزبونية في ولوج المرافق العمومية والاستفادة من الخدمات الإدارية في شموليتها.

ويمكن اعتبار الزكاة والوقف دعامتين أساسيتين لبناء مجتمع متضامن يقوم على أساس التكافل الاجتماعي يجد سنده في نظم الشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها والقيم الاجتماعية والأخلاق والتقاليد والعادات، حيث شرع الإسلام من الوسائل والنظم، ما يحقق تكافلا اجتماعيا مستداما، ومن بين هذه النظم ما هو إلزامي كالزكاة، ومنها ما هو تطوعي كالوقف والوصية الهبة و الهدية الصدقة جميع أنواع البر والإحسان:

- الــزكــاة:

إن الزكاة ركن تعبدي و نظام متكامل له أبعاد وتجليات اجتماعية واقتصادية. يتجلى دور الزكاة في تفعيل مبدأ توزيع الدخل الإنعاش الاقتصادي للفئات التي توجد في وضعية صعبة، كما أن لها أثرها الإيجابي

على الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تتراوح بين 3 و 6 في المائة، حسب دراسات ميدانية قام بها البنك الإسلامي للتنمية بجدة شملت عددا من البلدان الإسلامية، مما يؤكد ما لهذا الركن التعبدي من قدرة على تجسيد فعلي لقيم الإنصاف والعدالة نظرا لما تحمله من مقاصد خلقية واجتماعية واقتصادية، وما يتطلب ذلك من ضرورة مأسستها على غرار كثير من الدول الإسلامية، وقبل أن نحدد الدور الذي سيناط بمؤسسة الزكاة يجدر بنا أن نركز على بعد الزكاة الاجتماعي والاقتصادي.

← البعد الاجتماعي والاقتصادي للزكاة:

لقد اعتبر الإسلام التكافل الاجتماعي عبادة لأن المال له دور اجتماعي ووظيف إنسانية، فالخالق ربط الإيمان بإنفاق المال على مستحقيه إضافة للزكاة التي جعلها فرضا على فئة وبالمقابل حقا للفئة المستضعفة.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فإن الزكاة تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية في البلد، و ذلك من خلال توزيع الثروة و رؤوس الأموال في المجتمع، حتى لا تظل هذه الأموال مكتنزة لدى فئة قليلة من الناس.

إن إنفاق الزكاة على الحرفيين من الفقراء والمساكين تكون له آثار استثمارية جليلة؛ حيث يمكنهم من امتلاك أدوات وآليات الإنتاج وتسهل عليهم مزاولة حرفتهم والاعتماد على أنفسهم وبالتالي المساهمة في دعم بعض الصناعات التقليدية وإنقاذ حرف يدوية تكاد تنقرض وكذا الحد من البطالة.

إن تجسيد البعد الاجتماعي والاقتصادي للزكاة على أرض الواقع بكيفية فعالة يستوجب إنشاء مؤسسة لتدبير شؤون الزكاة.

← مأسسة شؤون الزكاة:

إن اعتماد مؤسسة للزكاة بالمغرب اعتماد ستكون له حتما آثار إيجابية

على التنمية العامة للبلد، وذلك عبر التخفيف من حدة الفقر والهشاشة، والرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية للفئات المعوزة بتمكينها من تلبية حاجاتها الآنية و الضرورية، بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية وتوفير مناصب للشغل. كما أن من شأن توفير الدخل، أن يعطي دفعة للاستهلاك وبالتالي المساهمة في ارتفاع الإنتاج الداخلي٠إن هذا كله سيسهم بدون شك في التخفيف من التوزيع غير العادل للثروة٠ولقد أكد خبراء الاقتصاد على أن من شأن تفعيل مؤسسة الزكاة بالمغرب أن يدر سنويا أزيد من3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي أي تحصيل ما يناهز أكثر من 18 مليار درهم، مع العلم أن هذا التحصيل قابل للارتفاع إذا واكبته حكامة جيدة.

أما التصور العام فيما يتعلق بمأسسة الزكاة وتفعيلها بشكل جيد، فهو أمر يتوقف على إرادة المسؤولين واستحضار الشروط الموضوعية والمقومات العلمية والعملية الكفيلة بإنجاح المشروع، خصوصا وأن البلاد الإسلامية حافلة بنماذج ناجحة، يمكن الاستفادة مما راكمته من تجارب وخبرات٠

إن إحداث مؤسسة للزكاة يجب أن يتم على أساس دراسة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار معايير الحكامة الجيدة و الضوابط الشرعية٠لهذا ينبغي المناداة على خبراء في الاقتصاد وعلماء في الفقه وبعض الجمعيات الناشطة في ميادين الزكاة والأعمال الاجتماعية، لإشراكهم في إنجاز مشروع مؤسسة الزكاة٠

وسيكون على مؤسسة الزكاة، بعد إنشائها و تزويدها بوسائل العمل اللازمة، القيام باستمرار، بحملات تحسيسية وتواصلية حتى يتم تطبيق الزكاة بشكل سليم ويشمل جل الملزمين بها والذين سيكون عليهم تسليمها للمؤسسة. كما على مؤسسة الزكاة المرتقبة، إعداد دليل مبسط يتضمن مختلف الأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة٠

أما فيما يخص توزيع الزكاة عن طريق تمويل مشاريع اجتماعية أو تجارية صغرى فإنه لا يتناقض أصلا مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية، بل قد تكون مواري الزكاة مدعمة لبرنامج المبادرة الوطنية ومثيلاتها من مؤسسات الدولة٠إلا أن توزيع الزكاة يجب أن ينجز لفائدة مستحقيها مع الحرص على تمويل مشاريع تنموية صغرى، و دعم البرامج الاجتماعية المخصصة للتنمية البشرية.

هذا وإن على مؤسسة الزكاة أن تحرص كذلك على توظيف مواردها في مشاريع متكاملة حتى تقوم بدور تنموي حقيقي خاصة في الميدان الاجتماعي.

وفي الأخير، نعتبر أن فريضة الزكاة تعكس جوهر السياسة المالية الإسلامية، و تمثل أداة للتنمية ، وموردا ماليا يتدفق باستمرار وينهل منه الفقراء و المساكين ٠ أما فيما يخص مؤسسة الزكاة، فيجب النظر إليها بوصفها مشروعا استثماريا اجتماعيا وليس مجرد آلية لجمع الأموال و توزيعها بشكل عشوائي غير مهيكل و لا مخطط له.

- الـوقـف:

إن الوقف ثقافة اجتماعية واقتصادية في الفكر الإسلامي، وهو من أعظم المنظومات التي ساهمت في عمران البلاد الإسلامية و تقدم حضارتها. وقد نشأ نظام الوقف في عهد النبوة وعرف عبر العصور الإسلامية نموا مهما كما أدى دورا أساسيا في قيام المؤسسات الاجتماعية. كما شكل الوقف عبر التاريخ الإسلامي وسيلة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، ولم يقتصر دوره على العناية بفئات المجتمع ذات الوضعية الصعبة، بل امتد إلى العناية بكل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم ٠فكان له أثر مشهود في الدعوة الإسلامية و إنشاء المؤسسات التعليمية و دور الطلبة و المكتبات و

المستشفيات و توفير سائر حاجات المجتمع. غير أن دور الوقف عرف فيما بعد تقلصا لأسباب عديدة نذكر منها:

- تزايد الترامي على ممتلكات الأوقاف؛
- غياب أدوات قانونية وعملية لحماية أموال الوقف؛
- بيروقراطية الإدارة و قلة الأطر الإدارية و الفنية المؤهلة؛
- غياب رؤية استر اتيجية لتدبير الوقف وتنمية أمواله.

إن للوقف من الإمكانيات ما أحوج المجتمع إليها لإعداد برنامج للتكافل يسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية لفائدة المستضعفين و توفير بعض الخدمات الاجتماعية الضرورية لمختلف الفئات بأثمنة لا تضر بطاقتهم الشرائية.

ويجدر التذكير بأن الوقف ظهر في المغرب بمجيء الإسلام وقد واكب نفس التطور الذي شهدته البلاد الإسلامية. هذا وقد حضي تدبير شؤون الوقف بعناية خاصة من لدن كل الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في المغرب، كما تميز عهد الدولة العلوية بإنشاء إدارة مركزية لشؤون الأوقاف التي سميت نظارة النظار و التي تطورت فأدمجت في وزارة تعنى كذلك بالشؤون الإسلامية.

وقد توخى الملوك العلويين من هذه المؤسسة إحداث جهاز إداري شرعي يمكنهم من تدبير انجع للوقف و تطوير حجمه و تنويع مجالات تدخله و حمايته من المخاطر التي حدقت به في عهد الاستعمار على الخصوص.

وقد تميز عهد جلالة الملك محمد السادس بصدور أول مدونة الأوقاف المغربية بتاريخ 23 فبراير2010 ، توخى من خلالها المشرع توحيد و لم شتات مجموعة من النصوص داخل تقنين واحد.

إن هذه المدونة التي دخلت إلى حيز التطبيق في فاتح يناير لسنة2014 تجمع الأحكام الفقهية المتناثرة للوقف وتضبط كيفية تدبيره، كما أنها تدعم الرقابة الداخلية لإدارة الأوقاف عبر استحداث جهاز المراقبين الماليين المركزيين والجهويين والمحليين الذين يشتغلون في نفس الوقت بالمحاسبة، ثم إحداث رقابة خارجية يمارسها المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل هذا الإطار القانوني من شأنه أن يعزز ثقة الناس في مؤسسة الوقف وبالتالي تحفيزهم لرفع وثيرة التحبي حتى يصبح من الممكن اقتحام مجالات جديدة تقوي بنية العمل الاجتماعي و التنموي.

لبلوغ هذه الغاية فإن المشرع وفر عدة مقتضيات نذكر منها تلك المتعلقة ب:

- تبسيط مساطر كراء الأملاك الوقفية و معاوضتها و تنميتها و استثمارها؛
- الانفتاح على الصيغ و الأساليب الحديثة في استثمار الأموال الوقفية، عن طريق إصدار سندات اكتتاب بقيمة محددة لتمويل مشاريع وقفية ذات صبغة دينية أو علمية أو اجتماعية؛
- حماية الوقف بمنع الحجز على الأملاك الحبوسية؛
- إضفاء الصفة الامتيازية على الديون المستحقة لفائدة الوقف.

ويمكن أن نستخلص أن مدونة الأوقاف قد أقرت أرضية حديثة تؤسس لحكامة جيدة تضمن من جهة التدبير الناجع و المعقلن لشؤون الوقف، ومن جهة أخرى توفر أدوات للمراقبة يسهر على تفعيلها جهاز مستقل هو المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا بأن مدونة الوقف قد كرست مبادئ الحكامة الجيدة بوصفها ا لإطار المرجعي لمالية الوقف العام، يحقق الشفافية و المسؤولية، ومأسستها لمراقبة تلك المالية و السهر على تنمية مداخيل الوقف.

كما لابد من الإشارة إلى أن تحقيق الحكامة الجيدة لمالية الوقف وممتلكات، يستوجب بالإضافة إلى المرجعية القانونية، مجموعة من الإمكانيات نذكر منها ما يلي:

- إدارة مؤهلة ؛
- موارد بشرية كفأة؛
- نظام معلوماتي متطور .

وعطفا على ما قيل، وبالإضافة إلى الآليات الضرورية التي يجب أن تتوفر عليها إدارة الأوقاف، يستحسن وضع استراتيجية واضحة ومحكمة نظرا لجسامة وتعقد وضعية الأموال والممتلكات الحبسية، و صعوبة الإكراهات التي تعرقل عمليات تدبيرها وتنميتها.

ففيما يتعلق بحجم الثروة الحبسية، فإن رصيدها الحضري من العقارات المبنية ذات العائد، يتكون حسب إحصاء إداري أنجز في سنة 2013من 52.879وحدة عقارية تقريبا، تتضمن المحلات السكنية والتجارية والحرفية، وكذا الحقوق العرفية، بالإضافة إلى الأراضي العارية بالمدارات الحضرية والأراضي الفلاحية التي قدرت مساحتها في سنة 2003 ب 84000 هكتار تقريبا.

و أما فيما يخص الإكراهات و المعوقات التي تعرقل التدبير الإداري و التنموي للأوقاف، فهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:

- الترامي من جهات مختلفة و بوسائل متنوعة على الملك الوقفي العمومي؛
- التشديد المبرر من طرف الوكالة العقارية في قبول الوثائق المثبتة لحبسية الأملاك الوقفية :وقد جاءت مدونة الأوقاف بمقتضيات هامة في تيسير إثبات الوقف، أهمها الاعتراف بحجية الحوالة الحبسية. غير أن هذه الوثائق ذات القيمة التاريخية والإثباتية لا زالت تحتاج إلى ترميم وحفظ بالطرق العلمية، إضافة إلى تصنيفها وقراءتها وتحيين المعطيات الواردة بها؛
- غياب منظومة لإحصاء دقيق وقابل للتحيين للأملاك الوقفية مع تصنيفها حسب طبيعتها وحجمها و قيمتها الاقتصادية وحالتها المادية؛
- ضعف نسبة ووثيرة تحفيظ الأملاك رغم الجهود المبذولة؛
- ضعف نسبة الأملاك القابلة للكراء؛
- ضعف السومة الكرائية للعديد من الأملاك الوقفية لأسباب منها غياب وضعف وسائل التدبير و المتابعة؛
- تشتيت و تفكيك الكثير من الأراضي الوقفية وصغر مساحتها؛
- تراجع مهم جدا لعمليات التحبيس باستثناء ما يتعلق بالمساجد وهو ما يطرح إشكالية الثقة في المؤسسة الوقفية؛
- كثرة حالات الاستيلاء على أملاك الأوقاف من طرف الإدارات العمومية،
- تراجع الدور الاجتماعي للأوقاف)المجال الصحي، التعليمي(.

وختاما، لا بد من الإلحاح على ضرورة وضع خطة عمل ضمن استراتيجية واضحة المعالم، لتجاوز كل الإكراهات والمعوقات التي تحول دون النهوض بالوقف وتعوق تنميته، حتى تساهم هذه المؤسسة بمعية مؤسسة

الزكاة، عندما يتم إنشاؤها، في تمويل مشاريع اجتماعية واقتصادية، في إطار سوق مال إسلامية ستدشنها قريبا مجموعة من الأبناك التشاركية التي رخص أخيرا لإنشائها بعد انتظار طويل.

من الحداثة الغربية إلى الحداثة الإسلامية:

الحداثة هي الواقع الاجتماعي والحضاري التي أفضى إليها التطور التاريخي في المجتمعات الغربية وتم تعميمه عبر صيرورة تاريخية بدأت مع المد الاستعماري وتستمر اليوم مع تيار العولمة العابر للقارات والمحيطات.

يرى الفيلسوف الألماني هيدجر أن هنالك خمس ظواهر أساسية للحداثة:

- العلم؛
- التقنية الميكانيكية؛
- سيرورة دخول الفن أفق الاستيتيقا الشيء الذي يعني أنه قد صار موضوعا لما يسمى بالتجربة المعيشة ليتحول بذلك إلى تعبير عن الحياة الإنسانية؛
- التأويل الثقافي لكل مساهمات التاريخ الإنساني؛
- الانسلاخ عن المقدس واستبعاده.

ويعرف عالم الاجتماع الفرنسي تورين الحداثة: (هي التأكيد بأن الإنسان هو ما يفعل، وأنه يتعين أن يقوم هناك نوع من التقابل والتلاؤم المتسع بالتدريج بين الإنتاج الذي أصبح أكثر فاعلية بفضل العلم والتكنولوجيا والإدارة ، وتنظيم المجتمع بواسطة القانون ، والحياة الشخصية التي تحفزها المنفعة وإرادة التحرر من كل الإكراهات فعلام يرتكز هذا التلاؤم بين ثقافة علمية ومجتمع منظم وأفراد أحرار، إن لم يكن على سيادة وانتصار العقل ؟).

نستنتج من هذين التصورين طبيعة الحداثة الغربية القائمة على القطيعة

مع التراث وإقصاء المقدس أي الدين وهيمنة العقل وأحاديته.

وقد بين الزعيم علال الفاسي في تحليله لظاهرة الحداثة التي كان يصطلح عليها بمصطلح العصرية أن هذه القطيعة مع التراث والدين هو نتيجة حتمية لانحراف الكنيسة المسيحية في القرون الوسطى وعرقلتها لأي تطور فكري أو اجتماعي مما حتم على العلم مواجهتها:

نستطيع القول أن الإشكالية الرئيسية في فكر علال الفاسي التي تحملها بشكل ضمني معظم كتاباته هي كالتالي: كيف تلج مجتمعاتنا العربية والإسلامية عصر الحداثة دون أن تمر بالصراع بين العلم والدين الذي عرفه الغرب ؟

(وإذا كان اتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذي قام بين العلم وبين الدين فيجب ألا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل في كفاح من أجل قضية غير قضيتنا ، فالدين في نظر الإسلام لا يمكن إلا أن يكون عونا للعلم).

لقد تبنى علال الفاسي مبكرا معظم أسس الحداثة : العقل، التطور، الحرية، لكنه اعتبر ذلك كله يجب أن يتكامل مع تراثنا وهويتنا الثقافية التي يعد الدين عمادها وعمودها.

(إذا كان اتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذي قام منذ القرن الثامن عشر بين العلم والدين فيجب أن لا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل في كفاح من أجل قضية غير قضيتنا فالدين في نظر الإسلام لا يمكن إلا أن يكون عونا للعلم).

ومن ثمة نجد علال الفاسي ينتصر للحداثة شريطة ألا تمس بالدين والأخلاق، وشريطة أن تكون حصيلة اجتهاد أبناء الأمة وليس اجتهاد أبناء أمم أخرى .

(كل ما يحرم على الإنسان النظر والفكر أو ما يمنعه من الثورة على ما لا يطمئن إليه فهو جمود وليس من العصرية في شيء، ولو كان مستمدا من آراء الفلاسفة والزعماء المعاصرين، إنه يجب أن ننفذ إلى أعماق الأشياء عوضا عن أن نغتر بشكلياتها ويجب ألا ننتقل من جمود إلى آخر أو من تقليد لمثله) النقد الذاتي.

(إن المنهج العصري الصحيح هو الذي يفتح أمامنا آفاق التقدم بجميع أنواعه: الفكري والاجتماعي والاقتصادي والروحي، لأن نتيجة المجهود كله هو الوصول لأن نتحكم في حركتنا ككائن حي، أي أن نوجه سيرنا إلى الأمام دائما، وتطورنا إلى أعلى، وإنه لمن العجز والكسل أن نقصر في واجبنا، وأن نحاول اختصار الطريق بانتحال مذهب من المذاهب القائمة لا لشيء إلا لأنها تغنينا عن الفكر وعن البحث، إن ذلك أعظم مساس بكرامتنا كأمة ذات تاريخ عقلي وحضارة روحية) النقد الذاتي.

إن حزب الاستقلال لم يعارض الحداثة بل بالعكس دعا إلى التحرر من نموذجها الغربي وتأصيلها في ثقافتنا وحضارتنا، أي تأسيس نموذج إسلامي للحداثة يحافظ على قيمها ومبادئها الإنسانية من عقلانية وديمقراطية وحرية وتطور صناعي ويدعمه بقيمنا الروحية والأخلاقية العظيمة

والحق أن حزب موقف الاستقلال من الحداثة الغربية وقطيعتها مع التراث تدعمه اليوم كثير من الفلسفات والنظريات الاجتماعية فالحداثة أنتجت نوعا من ثقافة اليومي لدرجة أن اليومي أصبح مكونا لمظاهر الحداثة وإذا كان التراث يعيش على الاستمرارية وعلى التعالي فإن الحداثة حين دشنت القطيعة مع القديم والتقليد وأقامت اللاستمرارية فإنها انغلقت حول دائرة جديدة وفقدت تلك الاندفاعة الهائلة للعقل والتقدم، ومعها أصبحت الحرية كما يلاحظ بودريار صورية، والشعب صار كتلة جماهيرية، والثقافة غدت موضة .

لقد أجمل علال الفاسي هذا المنظور الإسلامي الحداثي أي المشروع النهضوي للحركة الوطنية في العبارة البليغة التالية:

(توحيد الأرض بالنموذج النفسي وتوحيدهما معا بروح العصرذلك هو التفاعل الإنساني الذي تمتزج فيه مادية الأرض بروحانية الانسان فيصبح الكل عبارة عن فكرة مجردة هي فكرة الوطنية الصحيحة) النقد الذاتي

غياب سياسة ثقافية حقيقية:

إذا كانت السياسة الثقافية تعني استراتيجية الدولة لحماية توجهاتها الثقافية وترسيخها، وتعني أيضا خطة لتطوير الإبداع الثقافية بشتى أصنافه ونشر الوعي الثقافي بين المواطنين، وبالتي فهي تشمل كل ما له علاقة بالإبداع الثقافي من طباعة ونشر وحقوق التأليف والملكية الفكرية وطرق تدبير الوضع اللغوي وتدبير قطاع ثقافة الطفل والشباب والمرأة والمتاحف ودور السينما والمسرح، فلابد من التساؤل عما إذا كانت الحكومة في تدبير سياستها الثقافية قد التزمت ببلورة هذه التوجهات والاختيارات التي جاء بها الدستور الجديد لتقوية البعد الثقافي وتحصين الهوية الوطنية والإنسية المغربية والقيم الاجتماعية في شموليتها من خلال الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة خلال القوانين المالية السابقة، هذه الاعتمادات التي تعكس بالفعل إرادة الحكومة في تدبير السياسة الثقافية ببلادنا كما تدل على ذلك الأغلفة المالية المرصودة لهذا القطاع، ذلك أنه من خلال قراءة متأنية للبرامج الحكومية المتعاقبة والاعتمادات المرصودة للقطاع الثقافي تبين بوضوح غياب سياسة ثقافية حقيقية تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين وحماية الناشئة من الاستيلاب الفكري ومظاهر التطرف بشتى أنواعه ليظل الشأن الثقافي مغيبا عن كل استراتيجية حكومية كما تؤكد ذلك تقارير المندوبية السامية للتخطيط ولاسيما تقرير 2006 المندرج في مستقبلية مغرب 2030 التراجع الخطير

للحقل الرمزي الثقافي لدى المواطنين ولاسيما شريحة الشباب مما يؤثر على منظومة القيم الضابطة للسلوكات الاجتماعية.

كما تدل الإحصائيات على الواقع المزري والوضعية القاتمة التي توجد فيها الثقافة بالمغرب، حيث لايتجاوز عدد الكتب المنشورة سنويا في مختلف الحقول والمجالات 200 كتاب، ويطبع من كل كتاب مابين 1000 نسخة و1500 نسخة وتبين إحصائيات اليونسكو وإحصائيات الإيسيسكو أن معدل القراءة في المغرب لايتجاوز ست دقائق في السنة للفرد الواحد كما أن عدد قاعات السينيما تراجعت بشكل خطير وهي تتجه نحو الاندثار .

بالإضافة إلى المؤسسات الثقافية بصفة عامة في المغرب لايتجاوز عددها 1000 مؤسسة ثقافية بمختلف أصنافها من مسارح وقاعات سينيمائية ومكتبات عمومية ومعاهد موسيقية في حين أن بلدا من مستوانا كمصر فيه حوالي 2000 مكتبة عمومية دون احتساب باقي الأصناف.

النظرة العامة للثقافة والشأن الثقافي، إذ تحصرها في دائرة الثقافة العالمة من جهة أولى ولا ينظر إليها باعتبارها تسهم في الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى، لا تزال نظرة تجعل من الثقافة مرادفا للترف والتعالي الزائد عن المطلوب، وبالتالي فإن الثقافة، في عمق البنية المعرفية اللاشعورية وفي الوعي العام في المغرب، تظل فقرته بما يمكن الاستغناء عنه والتساهل في شأنه .

ليس من الغرابة في شيء أن تظل الثقافة والتخطيط لها أمرا غائبا عن التصور العام في كل من القطاعين العام والخاص ولكن الأكثر غرابة هو أن الشأن الثقافي يكاد يكون كذلك في برامج الأحزاب السياسية في المغرب، ذلك ما يتبين، للأسف بوضوح تام في تلك البرامج كما نجدها في خوض الانتخابات التشريعية الأخيرة غير أن مقتضيات النزاهة تفرض علينا القول

بأن حضور الثقافة في البرنامج المقدم من قبل حزب الاستقلال هو وإن كان بدوره ضعيفا فإنه، بالمقارنة مع برامج الأحزاب الأخرى، مغايرا فكان التميز والصدارة من حيث النظرة الإيجابية للثقافة وللشأن الثقافي في المغرب.

إن في الدستور المغربي الحالي، نصا وروحا، إقرار، بأنه لا مغزى للديمقراطية التي تتحدث عنها الوثيقة الدستورية، ولا معنى للحديث عن المجتمع الحداثي الديمقراطي في ظل أوضاع يطوح فيها بالثقافة جانبا، ولا يجعل العمل الثقافي (في تجلياته المختلفة) محمل الجد، وبالتالي لا يحظى في السلطة التنفيذية بالرعاية اللازمة، ولا تكون له المكانة التي يجعلها الدستور له في السياسة العامة التي تسلكها الدولة، وبالتالي فإن الطريق الأمثل لتجاوز الوضعية الراهنة للثقافة المغربية تقوم على أساس التنزيل السليم للدستور المغربي نصا وروحا. على درب الديمقراطية وسبيل المجتمع الحداثي الديمقراطي.

لقد أفرزت الأنساق الثقافية التي جاء بها الغزو الفكري واقعا اجتماعيا وثقافيا ينتج قلق الهوية لدى الأفراد والجماعات ويؤدي إلى تهميش المثقف وعدم إقداره على أداء أدواره التنويرية والتربوية وإلى انتشار الميوعة الفكرية والانحراف السلوكي وأفكار التطرف بين الشباب، هذه الأنساق الثقافية التي دعمها الاستعمار القديم منه والجديد أنتجت أزمات ثقافية متعددة في طليعتها أزمة القيم التي يعاني منها المجتمع.

فماذا تعني السياسة الثقافية في المغرب اليوم ؟

هل تعني استراتيجية سياسية وفكرية تتبناها الدولة لدعم الهوية الثقافية .وتطوير الثقافة الوطنية؟

لماذا لا ينتج مجتمعنا ثقافة مؤثرة في الأفراد والجماعات؟

لماذا لا يصبح مجتمعنا حقا مجتمعا ينتشر الفكر العلمي بين الأفراد ويؤثر في سلوكاتهم؟
لماذا لا نجد فلسفة مغربية حقيقية وأدبا مغربيا حقيقيا بدل هيمنة تقليد الأدباء المغاربة لنظرائهم المشارقة أو الغربيين ؟
لم تهيمن غرائز العدوانية ومشاعر التطرف على شبابنا ؟
ويمكن القول إن غياب البعد الثقافي في تدبير السياسات العمومية يتجلى في مختلف القطاعات المرتبطة بالمجال الثقافي كما هو الشأن بالنسبة للقطاعات التالية:

- السـيـنـما:

لقد أولى حزب الاستقلال اهتماما بالغا للسينما المغربية كفكر، كثقافة، كإبداع لإحدى الروافد السياسية لنشر التوعية والوعي والتربية على المواطنة، خاصة عندما تتجه نحو تناول مواضيع اجتماعية ملتزمة، لتتحول السينما بفضل مغامرات الشباب المغربي الطموح، إلى ممارسة جمالية جادة ذات أفق طليعي، بتحول نوعي في الممارسة السينمائية معلنة عن نضج التجربة السينمائية، وبروز اتجاهات فنية متعددة تتراوح بين الواقعية و التعبيرية والعجائبية.

وهكذا أضحت السينما فضاء مكتملا يفرض وجوده بقوة في المهرجانات الوطنية والدولية، ليرتفع بذلك معدل إنتاج الأفلام المغربية، غير أن وجود السينما المغربية وحضورها الوازن في المشهد الفني المغربي يطرح مجموعة من القضايا تتعلق أساسا بأسئلة الإبداع والهوية والحرية وغير ذلك من الأسئلة التي رافقت ولادة الفعل السينمائي المغربي وسيرورة تشكل هذا الفن، ذلك أن سؤال الحرية يجد مشروعيته في علاقة الإبداع السينمائي بمسألة القيم. ذلك أن حرية الإبداع لا تحجب موضوع المعالجة الفنية التي أفضت إلى نقاشات واسعة في المجتمع المغربي، الذي رفض

جزء كبير منه طبيعة التناول القائم على الإثارة المجانية، والإساءة للهوية، والثقافية الوطنية. وحزب الاستقلال من منطلق مبادئه وقيمه وقناعاته السياسية والاجتماعية والدينية يربط الحرية في المجال الفني بالمسؤولية، ويعتبر أن السينما أداة لاستكشاف المساحات المسكوت عنها في المجتمع، والإحاطة بالموضوعات الشائكة والحساسة مع مراعاة الخصوصيات الثقافية المغربية بحكم أن الإبداع السينمائي يتوجه بالأساس للمتلقي المغربي، ذلك أن السينما مطالبة بالانخراط في مشروع تعزيز الهوية المغربية القائمة على التعدد والمواطنة والحرية والمسؤولية والانفتاح على الآخر وثقافته وحضارته استجابة لمتطلبات العصر وخصوصية اللحظة الإنسانية التي تتسم بالتلاقح الايجابي في نطاق ثقافة كونية مبنية على مراعاة الثقافات المحلية و دورها في إثراء وتخصيب المخيال والوعي الكوني.

وعليه، فإن السينما المغربية مطالبة برصد حركية المجتمع وأسئلته وملامح هويته، ورصد خصوصية الإنسية المغربية لتكون جديرة بحمل صفة السينما المغربية. عندما تستوعب خصوصية وقيمة المكونات المغربية لتشكيل الشخصية الوطنية وطبيعة الإنسية المغربية بدل تناول ظواهر سطحية قصد إثارة الدهشة والغرابة والعجائبية ترسيخا لأفق انتظار غربي ينظر إلى الثقافة المغربية بنظرة فرجوية وسياحية.لذلك فإن تحصين الفعل الإبداعي السينمائي ينبغي أن يستند إلى مرجعية فكرية وجمالية وتراثية عميقة، وارتباط عضوي بمكونات المشهد الثقافي المغربي وتحولاته المتلاحقة والمتوثبة. فالسينما المغربية مطالبة برصد متغيرات الواقع، وتحولات الذهنية المغربية، ونمط العيش.

- الفنون التشـــــكيلية:

يمثل التشكيل رصيدا جماليا يفصح عن قدرة الفنان المغربي على الإبداع و الخلق. ذلك أن دور التشكيل أساسي في تخصيب الذاكرة، و الارتقاء بالحاسة الجمالية، وترسيخ التربية الفنية، والإحساس المرهف، و إثراء الرؤية الفنية البصرية القائمة على ثقافة العين و الحواس.

إن القيمة الفنية للتشكيل رسخها رواد الحركة التشكيلية في المغرب، حيث ارتبط الإبداع التشكيلي بأسئلة الفكر والنقد ومتغيرات الواقع الاجتماعي الذي يمور بالحركة، والتجاذب السياسي والاجتماعي وبالتالي فإن المعرفة التشكيلية لم تقتصر على التكوين النظري، والاطلاع على تاريخ الفن، بل قامت على مشروع ثقافي مرتبط بالهوية والخصوصية الحضارية النابعة من أسئلة الواقع، وثقافة المجتمع وموروثه الحضاري، ومن عمق إحساس الفنان ورؤيته الفنية التي تزاوج بين متطلبات الواقع و مقتضيات الفن، حيث القدرة على فهم الواقع و استيعابه، والنزوع إلى تركيب العناصر في عمل فني يمتلك آلياته و أدواته الفنية و مقوماته الجمالية. ويبقى التخوف مطروحا من كون هذه المرجعية الفكرية والجمالية التي حصنت التجربة التشكيلية قد تضعف أمام هيمنة المنظور التجاري، الذي جعل التجربة ضحية سلطة العرض التي تحكمت في طبيعة المنتوج التشكيلي الذي قد يتحول بفعل الإغراء المادي إلى ممارسة تجارية بعيدة عن هواجس الإبداع، و ضوابط التشكيل الفني الجاد والطاقة التعبيرية الحقيقية وضعف المرجعية الثقافية، وذلك لاعتبارات تتعلق أساسا بغياب التربية الفنية في المدرسة المغربية، وضعف جمالية المجال، حيث تخلو الفضاءات العامة من المنحوتات .

والانفصال عن الذات الحضارية والهوية الثقافية المغربية، وذلك تحت تأثير الاستيلاب التكنولوجي وبدرائع الحداثة الموهومة أو تحت سلطة

وإكراه العرض والمحاكاة للنماذج والاتجاهات والمدارس الغربية دون امتلاك وعي فني بالخصوصية الحضارية، وبالذاكرة الثقافية المغربية، والرؤية البصرية المحلية.

وعليه فإن حزب الاستقلال يرى أن الرهان الأساسي للحركة التشكيلية ينبغي أن يندرج في سياق مشروع ثقافي مجتمعي يعيد الاعتبار للقيم الجمالية، و ذلك بالانفتاح على التجارب الكونية، لكن مع المحافظة، على الخصوصية المحلية والارتباط بالهوية.

- المســـرح :

لقد استطاعت التجربة المسرحية ببلادنا أن تفرض وجودها الإبداعي والفني، وخصوصياتها الجمالية، بعدما حقق المسرح المغربي مكتسبات عديدة على مستوى الكتابة الدرامية، وعلى مستوى الإخراج، وعلى مستوى الكتابة النقدية والتنظيرية. رغم المعيقات والمثبطات لتجعل العمل المسرحي الجاد حبيس هذه الإكراهات. في غياب مشروع تنظيمي يخضع الفعل المسرحي لضوابط المؤسسة وقواعدها بما يعني ترسيخ الفكر المؤسساتي واعتماد ثقافة علمية تعيد للمسرح طابعه الثقافي، ومكانته الإبداعية وإعادة النظر في منظومة الفرجة وصناعتها ببلادنا، من حيث أدوات الاشتغال، وشروط الإنتاج وقواعد التنظيم، وآليات الترويج، وقواعد التنظيم والهيكلة، ذلك أن معالجة الوضع المسرحي يقتضي مقاربة جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية والمبادرات الترقيعية القائمة على ما يعرف بالدعم في أفق ابتكار أساليب أكثر نجاعة وشمولية تضمن مناعة الفعل المسرحي، وترتقي بالفرجة الدرامية، وذلك عبر تحفيز الرأسمال الوطني لدعم الحقل الفني والاستثمار فيه من خلال إنشاء المقاولات الفنية الكفيلة بخلق حركية فنية ، ونشاط مسرحي مستمر ودائم، و ضمان العيش الكريم للفنانين والممارسين المسرحيين.

إن الوضع المسرحي المغربي لن يستقيم في غياب إرادة سياسية ووعي جماعي للارتقاء بهذا الفن، وذلك بتدخل واضح للدولة ممثلة في وزارة الثقافة ومساهمة الجماعات والجهات في برنامج طموح يهدف إلى تهييء البنى التحتية للممارسة المسرحية. ولعل أولويات هذا البرنامج تتحدد في إنشاء المسارح وتعميمها على مجمل التراب الوطني، ودمج الفرجة في صلب اهتمامات وانشغالات الجمهور المغربي، وترسيخ تقاليد التعامل مع الثقافة والفرجة في حياة المغاربة اليومية. وكذا ترسيخ ثقافة مسرحية من خلال الدرس التعليمي بالمغرب، واستحضار خصوصية الممارسة المسرحية باعتبارها مرتبطة، لكن ينبغي أن ترتبط بانشغالات المواطن المغربي وموروثه الجمالي، وبذلك سيساهم المسرح في الارتقاء بالذوق العام، وفي استقطاب جمهور أوسع و تأثيث انتظاراته بقيم جمالية جديدة تراعي شروط التمسرح، وتدفع المتلقي في اتجاه الانخراط في أسئلة الواقع، وقضايا المجتمع وأن يتجاوز وضعه السكوني للإسهام في إنتاج الفرجة والتفاعل مع متغيرات الواقع وتحولاته. على أساس التكوين والتأطير الأكاديمي والفني.

- الملكية الفكرية:

آمن حزب الاستقلال بأهمية ودور الفكر والإبداع في تعزيز الهوية الوطنية وإثراء الثقافة الوطنية وتنشيط قطاع الطبع والنشر ببلادنا. وشكلت أدبيات الحزب عبر مختلف مؤتمراته وبرامجه الانتخابية أساسا ملهما لموافقه الداعمة لتشجيع الإبداع والإبتكار وحفظهما وصونهما والنهوض بصناعة إبداعية تسهم في تنشيط الحقل الثقافي والفني وتدفع بعجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما وأن الملكية الفكرية تعاظم دورها وازدادت أهميتها وصارت أداة فعالة في التنمية الاقتصادية إذ تحولت الأفكار والمعارف والإبداعات والإبتكارات إلى قيمة مالية واقتصادية. وهو

ما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة في الإستراتيجيات التنموية للدول.

وقد ساهم الحزب دائما في تطوير حقل الإبداع وتعزيز الحماية القانونية للمبدعين، بالإضافة إلى دعم الإنتاج السمعي البصري والسينمائي والأدبي بغية توفير صناعة ثقافية محفزة على الإبداع والاستثمار، صناعة مرتبطة بالهوية الوطنية ومنفتحة ومتفاعلة مع المحيط الجهوي والدولي.

لقد كان هاجس الارتقاء بالإبداع والحقل الثقافي والفني عموما حاضرا وبكيفية دائمة في مقاربة الحزب للموضوع ضمن رؤية شمولية تندمج فيها الجوانب الفكرية والسياسية والفنية والصناعية، وتستحضر الجوانب القانونية والأخلاقية، فضلا عن استيعاب تطور تكنولوجيا المعرفة والمعلومات.

رغم الجهود المبذولة لتحسين وتطوير ميدان الملكية الفكرية ببلادنا، ورغم ترسانته القانونية المتطورة فقد ظل العائق الكبير أمام حفظ وصيانة الإبداع الوطني وحماية حقوق المبدعين هو ضعف التنفيذ، وغياب التواصل والتنسيق المستمر بين الجهات المتدخلة في هذا المجال، وضمانا لتحسين وتطوير مجال الملكية الفكرية.

سؤال الفكر المغربي في ظل الأوضاع الراهنة:

إن المهمة الأساسية التي يتعين على الفكر القيام بها هي مهمة الفهم والإفهام معا وبالتالي إشاعة الأنوار الكاشفة التي تستهدف رفع الحجب وإزاحة الظلام، وظيفة الفكر الإيجابي هي العمل إذن على الإطاحة بالعوائق التي تحول دون الرؤية الواضحة وتجعل الفهم متعذرا، ذلك أن الفكر الإيجابي، تمييزا له عن الفكر السلبي، هو الفكر البشري متى كان ينشد معرفة الواقع الماثل أمامه بغية تغييره، بغية طلب الأفضل بحيث لا يتعلق الأمر بواقع نقره وندافع عنه، لا يتعلق الأمر برضا عن واقع اجتماعي،

سياسي، ثقافي نردد بصدده ما كان قولا مأثورا عند المدافعين عن السلبية والراضين بالحال الموجود، وذلك بهدف مجاوزة ما لا نرضى عنه إلى ما نرى أنه الأحسن والأفضل، وبالتالي فإن الأمر يتعلق في الفكر الإيجابي بطموح مشروع إلى المستقبل الأفضل، وبتشوف إلى الأعلى وإرادة إلى تشييد غد أفضل. غد يكون فيه للثقافي دور إيجابي فاعل، ونريد فيه للفاعل السياسي وللمفكر معا أن يعيا خطورة ومغزى الارتباط بين السياسي والثقافي في الوجود الإنساني. مادام ليس هناك في الحياة العملية استقلال تام للفكر عن الواقع، ذلك أن الفكر ينفصل مع مختلف تجليات الواقع (اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا). فالواقع انفعال بالواقع وتعبير عنه بطرق وكيفيات شتى (التعبير القانوني، الفلسفي، الجمالي، الفني، الإبداعي، التخييلي) .

لا سبيل للحديث عن الفكر المغربي في معزل عما يحيط بهذا الفكر في مستويات الوجود الفكري في العوالم: المغاربية، والإفريقية، والعربية، والمتوسطية، والعالمية، فالفكر المغربي هو في مستوى الوجود الذاتي بنية لها استقلالها النسبي، وهي تخضع للمكونات الذاتية للفكر المغربي منظورا إليه في تاريخ تشكله من جانب أول، وفي ضوء مجمل ما يشكل معرفيا وتاريخيا، الآليات والمنطق اللذان يعمل ذلك الفكر بموجبهما، غير أن الفكر المغربي ليس يوجد في عالم الفكر كما لو كان يعشق في قوقعة مغلقة أو في جزيرة نائية أوفي كوكب يوجد خارج المجموعة الفلكية التي تنحسب إليها الأرض.

فالفكر المغربي باعتباره إنتاجا معرفيا يتصل بعالم الفكر، عالم المعرفة والتفكير، ومنطق كل منها- لا يملك أن يكون (فاعلا ومنفعلا) خارج دوائر الفكر في العوالم الفكرية المحيطة بالفكر المغربي(متوسطيا، افريقيا، عربيا، مغاربيا، عالميا)، أيا كان حظ كل من العوالم المذكورة من التأثير

فإنها تفعل فعلها في الفكر المغربي، فهي تجعل الفكر المغربي متصلا في مستويات من القوة والضعف، من السلب والإيجاب بسؤال العمل أو السؤال المتعلق بأفق العمل الثقافي فما هي إذا صورة العمل الثقافي؟ وما هي تجلياته؟ وما هي الصورة التي يعكسها العمل الثقافي في المغرب من جهة العلاقة القائمة بين السياسي والثقافي؟)

ويعتبر حزب الاستقلال أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية بدون تنمية ثقافية متفاعلة مع محيطها ومتجدرة في أصولها، قادرة على النهوض بالإنسان المغربي وتحرير طاقاته الخلاقة والإبداعية ذلك أنه إذا كانت الثقافة بمفهومها العام تعني مجموع المكونات الروحية والمادية والوجدانية والفكرية والقيمية والعرفية التي تفاعلت فيما بينها وشكلت اسلوب وطريقة للحياة التي تميز المجتمع، فإنها تشمل الفنون والآداب والتراث الحضاري ونظم القيم والمعتقدات والتقاليد.

ومن أهم مميزات الثقافة هو قدرتها على تحقيق التراكم وعلى التحول وفق مستجدات العصر، من خلال التفاعل مع المحيط الخارجي ومع الثقافات الأخرى.

ويعتبر حزب الاستقلال أن الثقافة إحدى الدعائم الهامة في المشروع المجتمعي، لذلك فهو يربط بناء المستقبل بمدى تحقيق نهضة ثقافية مغربية شاملة هدفها الارتقاء بالإنسان المغربي، وتحصينه من الاستيلاب أمام القيم الهدامة لبعض التيارات الجارفة الوافدة من الخارج، وكذلك من بعض المحاولات الهادفة إلى طمس الهوية المغربية ونشر ثقافة الميوعة والانحراف والإباحية، وما يتطلب ذلك من ضرورة اعتماد نهضة ثقافية شاملة متفاعلة مع الإيجابي في المحيط الخارجي تستمد منه أحسن إنتاجاته، وتتمسك بالخصوصية الثقافية والتراثية، وتعمل على تطويرها في إطار رؤية

جديدة خلاقة تجعل من الثقافة منبرا تنويريا يقود إلى التجديد والاجتهاد والتشبث بالثوابت وبمقومات ثقافتنا الإسلامية وإنسيتنا المغربية، ويساهم في تقوية الشخصية الوطنية وحس الانتماء للوطن.

تحديات العولمة الثقافية:

العولمة هي الموجة الثالثة من التحدي الحضاري الغربي، فرغم طابعها العالمي إلا أنها في الجوهر تمثل امتدادا لهجمة التصورات والقيم والسلع الغربية التي بدأت مع الظاهرة الاستعمارية، والعولمة ظاهرها الاقتصاد لكن باطنها هو الثقافة، أيضا هو الهيمنة على العقول والقلوب

تسعى العولمة الثقافية إلى سحق خصوصيات الثقافات الوطنية وتذويبها في ثقافة عالمية مزعومة بناء على ستة أسس حددها عالم الاجتماع الأمريكي:

- بنيات تحتية ثقافية جديدة للتكنولوجيا تعمل بفعالية وبقياس لم يسبق له مثيل؛
- الارتفاع الناتج في سرعة التبادلات الثقافية عبر الحدود وبين المجتمعات؛
- ظهور لا نظير له للثقافة الغربية كعلامة مركزية للتفاعل الثقافي العالمي؛
- ظهور الشركات العابرة للقوميات في الصناعات الثقافية التي تنشئ البنية التحتية الضرورية للانتشار المتزايد وتديمها؛
- ظهور الثقافة الصناعية بوصفها دافعا رئيسيا للتبادل الثقافي المرتبط بالنقطة الرابعة؛
- التحول في جغرافية التفاعل الثقافي مقارنة بعالم ما قبل الحرب العالمية الثانية.

هذا الاختراق الثقافي الذي يستند إلى التطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة وتخترق جميع البيوت لتمارس الهيمنة الثقافية على الجميع ـ هذا الاختراق الثقافي يهدد في ظل غياب سياسة ثقافية وطنية حقيقية كياننا الحضاري وينشر قيمه المادية وعقيدة وثنية السلع التي يقوم عليها في الوقت الذي نسجل فيه غيابا تاما لأي إجراءات كفيلة في تدبير السياسات العمومية لمواجهة هذا الغزو الفكري الذي فرضته متطلبات العولمة.

البعد الدستوري للسياسة الثقافية والهوية الوطنية:

شكل دستور 2011 تحولا مهما في البناء الثقافي المغربي وتعزيز مبادئ الهوية الوطنية والارتقاء بها إلى منظومة متكاملة حتى تكون بالفعل دعامة أساسية لترسيخ قدسية الثوابت التي أجمع عليها المغاربة والمتمثلة في الإسلام كدين للدولة، النظام الملكي الدستوري، الوحدة الوطنية متعددة الروافد.

لقد حرص المشرع الدستوري على إعطاء البعد الثقافي في الوثيقة الدستورية الجديدة مدلولها الحقيقي بالتنصيص صراحة على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية- الإسلامية والأمازيغية والصحراوية- الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما حرص المشرع الدستوري على جعل الهوية المغربية تتميز بتبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث المغاربة بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء خاصة بعدما تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق المغرب على التشريعات الوطنية وتكريس حقوق الإنسان كما هي

متعارف عليها دوليا والالتزام بما تقتضيه هذه المواثيق من حقوق وواجبات وترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة باعتبار بناء الاتحاد المغاربي خيارا استراتيجيا وتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية وتعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورومتوسطية وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع جميع بلدان العالم.

ومن أجل إعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق للمنظومة الثقافية المغربية في شموليتها حتى تستجيب لتطلعات وانتظارات المغاربة في التغيير بما يضمن تعزيز مقومات المواطنة الكريمة ومتطلبات المرحلة الراهنة ومواجهة التحديات المطروحة وربح رهان الحكامة الثقافية الحقة، حرص المشرع الدستوري على الحفاظ على المكانة المتميزة للغة العربية لتظل اللغة الرسمية للدولة المطلوب منها العمل على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها، مع الحرص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

واعتبر المشرع الدستوري الحسانية جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة المطلوب من الدولة العمل على صيانتها وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في البلاد والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والبحث العلمي، والانفتاح على مختلف الثقافات وحضارات العصر الحديث.

ولم يكتف المشرع الدستوري بالتنصيص على هذه المبادئ، بل حرص على وضع الآليات الدستورية الكفيلة بتفعيلها من خلال التنصيص على أداة

قانونية تحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجالات التعليم والحياة العامة ذات الأولوية حتى تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها كلغة رسمية.

وتتمثل هذه الأداة القانونية في القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي كان من المفروض أن يخرج إلى حيز الوجود خلال الولاية التشريعية المنصرمة 2016-2011 وفقا لأحكام الفصل 86 من الدستور الذي بمقتضاه: "تعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور".

كما نص الدستور أيضا على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية موكول إليه أساسا مهمة حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، هذا المجلس الذي كان بدوره من المفروض أن يرى النور خلال الولاية التشريعية السابقة بمقتضى القانون التنظيمي الذي تحدد بموجبه صلاحيات هذا المجلس الوطني وتركيبة وكيفية سيره.

وبعد مرور أزيد من 5 سنوات على إقرار هذه المبادئ الأساسية للسياسة الثقافية بأبعادها الفكرية والحضارية والهوياتية والإنسوية والحقوقية والمواطنتية، يجدر بنا التساؤل على مدى التفعيل السليم لهذه المبادئ بشكل يضمن إعطاء البعد الثقافي في الإصلاح الدستوري مدلوله الحقيقي بعدما علق عليه المغاربة آمالا كبيرة لإعادة الاعتبار للثقافة المغربية، للفكر المغربي، للهوية الوطنية للإنسية المغربية، للتنوع الثقافي بما يضمن تعزيز الرصيد الثقافي المغربي وتقويته وتطويره وتحصينه من مظاهر الغزو الفكري الذي أصبح يشكل بالفعل خطرا حقيقيا على القيم المجتمعية المغربية.

مادام التمسك بالقيم الإسلامية لدى المغاربة يبقى الدعامة الأساسية لقوة البلاد ووحدتها الوطنية واستقرارها، ما دام الشعب المغربي قد اختار على الدوام أن يكون الإسلام دين الدولة وأن يكون الدين الإسلامي السمح أحد ثوابت الأمة التي تستند عليها في حياتها العامة، ما دامت المملكة المغربية دولة إسلامية يظل فيها الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، ما دام الدين الإسلامي إسلاما واحدا كما أراده الله وبلغه رسوله بقوله: "البر ما اطمأنت إليه النفس والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس"، وبالتالي ليس هناك إسلام معتدل وإسلام متطرف كما يروج لذلك أعداء الإسلام والمسلمين وكما يدعي بعض الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن الحداثة كما يرونها فكرا وممارسة، خاصة بعد التوصية الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، هذه التوصية التي رفضها الشعب المغربي وتصدى لأصحابها باعتبار أن المعركة لا تكمن في مسألة الإرث بين المرأة والرجل ما دام القرآن قد حسم بصفة نهائية في الموضوع بقوله تعالى: ((يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)) صدق الله العظيم.

ولكن المعركة الحقيقية تكمن أساسا في كيفية التعامل مع الإسلام على أساس: "الدين النصيحة، في كيفية جعل التعاليم الإسلامية في خدمة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وخلقيا، في كيفية الدفاع عن الشريعة الإسلامية لضمان الاستقرار الحقيقي والسلم الاجتماعي المنشود حتى لا يصبح الوطن مهددا باستعمار فكري جديد ويصبح معه الوطني غريبا في بلاده ذليلا حقيرا في وطنه".

وهذا ما جعل حزب الاستقلال متمسكا بالعروة الوثقى، مدافعا عن القيم الدينية السمحة، متشبثا بالهوية الوطنية والإنسية المغربية ثقافة وفكرا

وسلوكا مهما كان الثمن إيمانا منه بعدالة معركته وأن الانتصار سيكون حليفه على الدوام على كل الذين يريدون الخروج بالمغرب عن عقيدته الإسلامية ودينه الحنيف وهويته الوطنية وإنسيته المغربية وقيمه الاجتماعية الأصيلة إلى عقيدة الإلحاد والكفر والمسخ والانحلال الخلقي بما تحمله هذه العقيدة الدخيلة من مخاطر على المجتمع المغربي، ما دامت إرادة الشعب من إرادة الله وإرادة الله لا تقهر.

وفي هذا السياق أيضا لابد من التساؤل عما إذا كانت الحكومة في تدبير سياستها الثقافية قد التزمت ببلورة هذه التوجهات والاختيارات التي جاء بها الدستور الجديد لتقوية البعد الثقافي وتحصين الهوية الوطنية والإنسية المغربية والقيم الاجتماعية في شموليتها من خلال الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة خلال القوانين المالية السابقة، هذه الاعتمادات التي تعكس بالفعل إرادة الحكومة في تدبير السياسة الثقافي ببلادنا كما تدل على ذلك الأغلفة المالية المرصودة لهذا القطاع والتي تبقى هزيلة جدا ولا تتعدى نسبة 1% من الميزانية العامة للدولة.

التوصيات الصادرة عن اللجنة:

أصدرت اللجنة التنفيذية في نهاية أشغالها التوصيات التالية:

- يدعو حزب الاستقلال إلى اعتماد نهضة ثقافية شاملة متفاعلة مع ما هو إيجابي في المحيط الخارجي تستمد منه أحسن إنتاجاته، ونتمسك بالخصوصية الثقافية والترابية، وتعمل على تطويرها في إطار رؤية جديدة خلافة تجعل من الثقافة منبرا تنويريا يقود إلى التجديد والاجتهاد والتشبث بالثوابت وبمقومات ثقافتنا الإسلامية وإنسيتنا المغربية، ويساهم في تقوية الشخصية الوطنية وحس الانتماء للوطن؛
- يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة توفر الإرادة السياسية للنهوض بالثقافة

المغربية، وأن نتجاوز حالة الشعارات الاستهلاكية، إلى وضعية الفعل الثقافي الرصين والعميق، والإعلان عن ثورة ثقافية شاملة تراكب التحولات الكبرى التي شهدها المغرب الجديد دستوريا وسياسيا ومؤسساتيا؛

- يدعو الحزب إلى العمل على تحرير الطاقات المغربية وفسح المجال أمامها لتفجر طاقاتها الإبداعية الخلاقة، مع الاهتمام بالرموز الثقافية المغربية من مفكرين ومثقفين ومبدعين وفنانين وتقديم النماذج الناجحة في المجتمع، مع العمل على ضمان تمثل هذه الرموز في ذهنية المواطن، لأن شعبه بدون رموز ثقافية هو شعبا بلا مستقبل وبلا ذاكرة؛

- يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة انفتاح الإعلام العمومي على الرموز الثقافية والفكرية، وعلى الإنتاجات الفنية والإبداعية بمختلف تلاوينها، وألا يختزل التعاطي مع المسألة الثقافية في مجرد رصد صوري محتشم لأنشطة محدودة، فكم من مثقف ومبدع ومفكر تمت محاصرته لولوج الإعلام العمومي، ولم يرفع الحصار عنه إلا بمناسبة الإعلان عن وفاته ذلك أن الفعل الثقافي إذا لم يكن مسنودا بالعمل التواصلي الواسع سيبقى إنتاجا محدود الانتشار، لذلك فإن حزب الاستقلال يدعو إلى تشريع أبواب الإعلام العمومي السمعي البصري أمام المثقفين والمفكرين، وان يساهم في إعادة الاعتبار للنخب الثقافية وتجسير الفجوة الموجودة بين المثقف وبين الرأي العام؛

- يؤكد الحزب كذلك على حاجة المغرب اليوم أكثر أي وقت مضى لنخبه المثقفة على أساس أن يتم تحريرها من ضغط السلطة بجميع أشكالها، وأن يستعيدوا دورهم الريادي في تأطير المجتمع، وإلا فإن أي ارتكان أو عزوف عن الفعل الثقافي الرصين سيفسح المجال أمام نخب جديدة من عامة الناس ليؤثروا في بعضهم البعض مستغلين ما تنتجه التكنولوجيا، الإعلام والاتصال من إمكانيات هائلة على التواصل والتأثير الفوري بواسطة الصوت والصورة؛

- يرى حزب الاستقلال أن التربية والتعليم مدخلان أساسيان لتعزيز الثقافة الوطنية، عبر تربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بمقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية، لذلك فإننا مطالبون بإعادة النظر في مقرراتنا الدراسية ومناهجنا التربوية بشكل يربي في الجيل الصاعد حس النقد والإبداع والتفاعل مع الثقافة المغربية بشكل إيجابي؛
- يؤكد الحزب على ضرورة الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية، والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين؛
- يدعو حزب الاستقلال إلى المزيد من الانفتاح على اللغات الحية الأخرى من إنجليزية وإسبانية وغيرهما بما يخدم انفتاحنا على مختلف الثقافات وبالتالي مسايرتنا لتقدم العلوم والتكنولوجيا شريطتان لا يكون ذلك على حساب الاهتمام بلغاتنا الوطنية؛
- يطالب حزب الاستقلال، أكثر من أي وقت مضى، بدعم اللغة العربية وحمايتها وتقويتها وكذلك اللغة الأمازيغية وذلك في إطار منظور وحدوي تتكامل فيه جميع المكونات الثقافية؛ دون السماح لبعض الأطراف الذين ينتصرون للفرنسية أو أولئك الذين يدعون إلى اعتماد الدراجة بدلا من العربية؛
- إحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية؛
- إنشاء المحترفات الفنية التي تظل قليلة بالنظر إلى الطفرة الفنية التي عرفها المجال التشكيلي، وبالموازاة مع ذلك ينبغي ترسيخ التربية الفنية بمدارسنا ومعاهدنا ومؤسساتنا الفنية، ودعم البحث الفني بالجامعات، ومؤسسات البحث العلمي، وإنشاء فضاءات عمومية للعرض للحد من النزعة التحكمية لقاعات العرض التجارية؛
- وإذا كان التطور الجمالي في المجال التشكيلي يستند إلى خلفية معرفية، فإن المواكبة النقدية الموضوعية تبدو ضرورية وأساسية لتخصيب التجربة

ومحاورتها باللغة الفنية والمعرفة الجمالية لتأسيس الشروط الملائمة للإبداع، والمؤهلات الضرورية للفنان التشكيلي المحصن بالمرجعيات الثقافية والفنية فضلا عن تراكم التجربة، وشروط التكوين والمعرفة بأسرار الإبداع، وقواعد التشكيل وعناصره وأدواته؛

- العمل على تنمية الذوق الفني والارتقاء به، واستيعاب الموروث الجمالي التشكيلي المغربي من خط، وجبص، وخشب ومنسوجات وغير ذلك من الصناعات الفنية التي تفصح عن ثراء الموروث البصري والذاكرة الثقافية؛

- تكثيف التحسيس والتوعية لترسيخ ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية؛

- إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع القطاعات الحكومية من أجل التربية على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وإدماج الموضوع في البرامج والمقررات المدرسية بالمعاهد والمدارس العليا التابعة لها.

- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الإذاعية والتلفزية بشأن الحضور الإعلامي للموضوع؛

- تحسين النظام القانوني لعمل الجهاز المكلف بحماية واستغلال وتدبير حقوق الإبداع؛

- إلزام الملزمين بأداء تلك الحقوق، بالوفاء بمستحقات المبدعين والتقيد والالتزام بالمقتضيات القانونية ذات الصلة

- العمل على إحداث صندوق للتقاعد خاص بالمبدعين؛

- القيام بما يلزم من تعديلات قانونية وتدابير تنظيمية لتفعيل المقتضيات الخاصة بالحقوق المجاورة؛

- العمل على تفعيل قانون الفنان بشكل يستجيب لمتطلبات وحاجيات وحقوق العموم المبدعين والكتاب والمؤلفين المهنية والاجتماعية.

- الحرص على الاحترام الكامل لدفاتر التحملات من طرف القطاعين العام

والخاص سواء على مستوى التوازن بين اللغات الوطنية واللغات الأجنبية مع إعطاء الأولوية للبعد الوطني.

-اعتبار الحق في الحصول على المعلومات من أهم مقومات دولة الحق والمؤسسات وركنا أساسيا في نظام الشفافية الذي يميز الأنظمة الديمقراطية طبقا لأحكام الدستور، مع العمل على إعادة النظر في القانون المتعلق بالحصول على المعلومات.

خاتمة

أمام الوضع المتدني الذي تعيشه الثقافة المغربية بأبعادها الفكرية والتعليمية والتربوية وإنعاكسه سلبا على الهوية الوطنية والإنسية المغربية بما تحمله من مخاطر على التنشئة الاجتماعية والأمن الروحي والقيم الأخلاقية والدينية، يبقى على حزب الاستقلال أن يتحمل رسالته الخالدة في | إعطاء البعد الثقافي في تدبير السياسات العمومية مدلوله الحقيقي دفاعا عن مجتمع المعرفة والقين والأخلاق والتضامن أمام الاستيلاب الكري الداخلي والخارجي والغزو الثقافي الذي تفرضه العولمة.